مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥١٠ (الاستئناف ١)**

الثلاثاء، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بيلينغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد بالدبيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2002/359)

02-32113 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إندونيسيا والفلبين ونيبال يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ثايب (إندونيسيا) والسيد منالو (الفلبين) والسيد شارما (نيبال) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الجزائر، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود، بداية، أن أعرب لك، سيدي الرئيس، عن بالغ ارتياح وفدي لرئاستكم لمجلس الأمن، وعن عظيم أملنا وثقتنا في قيادتكم الحكيمة والفعالة لعمل المجلس في شهر نيسان/أبريل الذي يواجه فيه المجلس الكثير من التحديات، وتناشدكم الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي أن تقيموا العدل وتنتصروا لسيادة القانون.

كما نعرب عن امتناننا لممثل النرويج الذي ظل يقوم بواجبات رئاسة المجلس حتى اللحظات الأخيرة من رئاسته له بسبب الأحداث الملتهبة والملحّة التي اضطرت المجلس، بعد ثلاثة أيام فقط من مطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري من الأراضي الفلسطينية التي أغارت عليها، إلى الاجتماع مرة أخرى للبحث في تفاقم الوضع المتدهور الذي يعاني فيه مئات الآلاف من الفلسطينيين المدنيين من قهر واستبداد جيش عدواني لا يعبأ بأبسط قواعد القانون الإنساني الدولي، والذي يبدو أنه قد جعل من الوحشية قاعدة سلوكية.

والحق أن الأمر يبدو وكأن اعتماد قرار المجلس قد حرر هذا الجيش من كل قيد، فإذا به يصمّ آذانه عن مطالبات المجلس، وإذ به يندفع بحمية أكبر لغزو بقية المناطق الفلسطينية وآخرها منطقة دورا ليلة الاثنين إلى يوم الثلاثاء، فقتل عشرات المدنيين العزّل الذين كانوا يقاومون هذا الجيش بلا شيء سوى صدورهم العارية، ودمّر المنازل والبنية الأساسية، وهاجم أقدس الأماكن الإسلامية والمسيحية، وفتح النيران، بلا أدنى تردد، حتى على كنيسة المهد.

وفي تحد لا يُحتمل لمجلس الأمن، قامت حكومة شارون بتفسير قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) المعتمدين بالإجماع، على أنهما يأذنان لها باستكمال حملتها الإرهابية، وعدم البدء في سحب قواتها ريثما تحقق جميع أهدافها. ويبدو أن كل شيء قد تم التفكير فيه وتخطيطه وتنظيمه عن قصد وبحيث يمكن لتلك الحكومة أن تواصل عملياتها دون أي اهتمام بالعالم.

وتبدي القيادة الإسرائيلية الكثير من الصلف، بل إنها تعمد إلى إهانة مجلس الأمن الذي تتحدى سلطته علنا. ولذلك فلا بد للمجلس من أن يرد بحزم وبكل ما يلزم من تصميم على هذا الاعتداء المرفوض على مصداقيته.

ويالها من شجاعة هائلة تلك التي يستعرضها الجيش الإسرائيلي الذي أسكرته قوته وتفوقه العسكري، فراح يسحق شعبا أعزل بالقنابل، ولكنه لم يستطيع أبدا بقوته الغاشمة أن يقهر روح هذا الشعب أو يضعف إيمانه بعدالة قضيته المقدسة.

ومن النفاق الصارخ تلك التسوية المزرية بين هذا العدوان وبين الهجمات الانتحارية التي عبّرت السلطة الفلسطينية عن رأيها فيها بكل وضوح، والإساءة إلى المقاومة

البطولية والمثالية لشعب سُرقت طفولة أطفاله الذين اضطرهم الظروف إلى مقاومة أقوى جيش احتلال في العالم بقذفه بالحجارة بشجاعة تفوق الخيال.

أليست هذه، في الواقع، سياسة تقوم على الإرهاب النظامي والعنف الغاشم ضد المدنيين العزّل، بل وضد المرضى والجرحى، والهدم الهمجي للمنازل والمدارس والمستشفيات، وتستحق أن تسمى إرهابا.

أين إذن، حق الشعوب المقدس في الكفاح ضد المحتل، ذلك الحق الذي أكدت شرعيته وخلّدته تلك الملاحم البطولية للوطنيين والمناضلين في سبيل الحرية وأبطال المقاومة الذين يعيشون في الذاكرة الجماعية للشعوب الأمريكية والأفريقية والآسيوية والأوروبية؟ هل نفهم أن هنالك كيل بمكيالين؟ فهل هناك مقاومة خيِّرة وأخرى شريرة؟ وهل هناك إرهابيون أبرار وآخرون أشرار؟

إن مجلس الأمن مدعو اليوم إلى العمل مع إحساس زائد بإلحاح الوضع. وعليه ألا يسمح بأن يُستهزأ بسلطته وأن تتضاءل الثقة فيه على النحو. وعليه ألا يتخذ موقفا سلبيا في وقت تقع فيه أمام أنظار العالم مأساة يعجز عنها الوصف. وعليه ألا يسمح لقوى الشر التي صمّت آذانها عن أوامره ولم تعبأ بنداءاته أن تواصل، مع سبق الإصرار والترصد، وبدون عقاب، تدميرها للمدن الفلسطينية، قاضية بذلك على آخر آمال بعثتها مبادرة بيروت السلمية.

إن مصداقية المجلس في خطر هي ومجمل نظام الأمن الجماعي، فالمجلس هو ركيزة هذا النظام وحجر الزاوية فيه.

ولا بد للمجلس قبل أن ينهار الوضع في الشرق الأوسط انهيارا نهائيا لا رأب لأهواله، أن ينهض بمسؤولياته بموجب الميثاق وأن يجبر إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي بسحب قواتها بالكامل وفورا، واحترام معايير القانون الإنساني الدولي، ولا سيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، ورفع القيود المفروضة على الرئيس عرفات.

ولا بد للمجلس من أن يضمن حماية ملايين الفلسطينيين المعرّضين لحماقة ووحشية قوات العدوان الإسرائيلية، وإحلال زخم السلم محل منطق الحرب. تلك هي الطريقة الوحيدة لحماية تلك المنطقة البالغة الحساسية في العالم من كارثة تهدد الجميع بعواقبها الوخيمة من جراء ادعاءات إسرائيل بحقوق تاريخية لها في أراضي المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الجزائر على كلماته الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل العراق، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد القاضي (العراق) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، في بداية حديثي، أود أن أعبر لكم عن شكر وتقدير وفد بلادي لعقد جلسة طارئة أخرى لمجلس الأمن بناء على دعوة المجموعة العربية.

يجتمع مجلس الأمن المرة الثالثة خلال عشرة أيام للنظر في الأعمال الإجرامية التي يقترفها الكيان الصهيوني ضد شعب فلسطين، واعتمد قرارين طالب فيهما الكيان الصهيوني بإيقاف العمليات العسكرية، ولكن هذا الكيان لا يزال مستمرا في حملته الإرهابية البشعة على أبناء شعب فلسطين وقتلهم وتشريدهم وهدم دورهم ومحاصرة مقدساتهم واستعمال التجويع كوسيلة من وسائل الحرب علاوة على استمرار محاصرة مقر الرئيس ياسر عرفات والضغط عليه عسكريا بهدف قتله وقتل مرافقيه. وباختصار شديد، هناك إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية يقترفها الكيان الصهيوني.

وكما تعرفون إن الإبادة الجماعية طبقا للقانون الدولي تعني ارتكاب إحدى الجرائم القتالية، قتل أفراد

الجماعة، أو إلحاق ضرر جسدي جسيم بأفراد الجماعة أو إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشية بقصد إهلاكها الفعلي كليا أو جزئيا. وإن الجرائم ضد الإنسانية تعني ارتكاب إحدى الجرائم الآتية، القتل العمد، الإبادة، إبعاد السكان أو النقل القسري لهم والحبس أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي.

إن الكيان الصهيوني قد اقترف ولا يزال هذه الجرائم جميعا، وبالتالي فإن المجلس مدعو الآن أن يتصرف وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات قسرية ضد هذا الكيان، وإن عجزه عن القيام بذلك يعني أنه غير قادر على المحافظة على الأمن والسلم الدوليين طبقا للولاية المناطة به بموجب الميثاق، وإذا ما تأكد ذلك فإن هيئة الأمم المتحدة ستكون محل استفسار عن جدوى وجودها.

إن الجرائم التي يقترفها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني مشمولة بأحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تعذر قانونا تطبيق هذا النظام فإن مجلس الأمن مدعو بأن يدرس موضوع إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة لمحاكمة المجرمين من الكيان الصهيوني وفي مقدمتهم شارون ورئيس أركانه موفاز على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المقترفة من قبلهم في حملتهم البشعة الدائرة الآن في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واستنادا إلى المادة الأولى المشتركة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فإن الدول جميعا ملزمة باحترام أحكام هذه الاتفاقية وملزمة بضمان احترامها، وعليه فإن الدول فرادى وجماعات ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني في اتخاذ الإجراءات القانونية والدبلوماسية والقسرية للضغط على الكيان الصهيوني باحترام الاتفاقية أعلاه. علاوة على ذلك، فإن المجتمع الدولي ملزم أيضا بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ والتي أصبحت إرثا في القانون الدولي بتحمل مسؤولياته للدفاع عن الشعب الفلسطيني.

إن احترامنا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يدفعنا للحديث أمام المجلس لتذكيره بمسؤولياته بموجب الميثاق، بالرغم من عدم احترام الكيان الصهيوني لقرارات المجلس، ووقوف المجلس عاجزا عن ضمان احترام قراراته مما دفع هذا الكيان للمضي في انتهاكاته لمجمل قواعد القانون الدولي. ونحن نعتقد أن الوضع في فلسطين لن يتحسن طالما استمرت الإدارتان الأمريكية والبريطانية في مساندتهما ودعمهما للكيان الصهيوني في محاولة لتدمير معنويات الشعب الفلسطيني والإرادة العربية بغية إجبارهما على الاستسلام للتحالف الصهيوني الأمريكي لأنه ليس من المعقول أن موضوع انصياع حكومة الكيان الصهيوني للشرعية الدولية هو خارج مقدور الولايات المتحدة وبريطانيا. وتكثيفا لدعم هاتين الدولتين لهذا الكيان أثارت الإدارتان مرة أخرى وفي هذه الظروف موضوع التهديد بضرب العراق، وإن الهدف من ذلك معروف وهو محاولة تحويل أنظار العالم عن إدانة الجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني ومحاولة إرهاب الدول من تحمل التزاماتها الدولية في احترام وضمان احترام قواعد القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بنونه (المغرب) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، يسر الوفد المغربي أن يراكم تتولون رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. فجميع من ارتاد الأمم المتحدة يعرف خبرتكم الكبيرة في هذه الهيئة، ويدرك أيضا التزامكم

الشخصي بالسلام. ولذلك، ما كنا نأمل في رئيس أفضل، في هذه الأوقات العصيبة في الشرق الأوسط.

لقد أبدى مئات الآلاف من المغاربة القادمين إلى الرباط من جميع أنحاء المملكة، أول أمس، ما يعانون من ألم. وقد أظهر مئات الآلاف من المغاربة آلامهم بقلوبهم، وشاطروا الفلسطينيين دموعهم وأحزانهم. فكل إنسان لا بد أن يشارك في هذا الألم وهو يرى هؤلاء الأطفال الصغار وقد اشتبكت أيديهم، وهم في حالة ضياع في شوارع نابلس وبيت لحم، ويحملون ما يكفي بصعوبة من الطعام، وسط الجنود الإسرائيليين وهدير القنابل الآتية من جميع الجهات من مدافع المحتلين.

ويختبئ كبار السن في خوف تحت الموائد في الأحياء القديمة قدم الزمن. ويستشهد البشر وتنتهك الرموز الدينية وتُنهب المباني الأثرية. إن صور أفراد المقاومة الفلسطينية الذين يموتون لدى استرداد جثث المواطنين، وجميع المنازل التي أحرقت، إلى جانب سكانها - كل هذه الصور، والكثير غيرها قد طافت العالم وأزعجت ضمير الجميع بشكل عميق. وهي ذكرت شعوب العالم بمناظر ومآس كنا نظن أنها ذهبت إلى الأبد.

وهذه الصور تدعونا إلى التوقف، جميعنا - سواء كنا مدنيين أو دبلوماسيين أو مسؤولين، أيا كانت معتقداتنا واقتناعاتنا. ولكانت روعت مؤسسي الأمم المتحدة الذين قاموا بصياغة الميثاق، مع جميع الذين انضموا إلى الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت، وأعلنوا أنهم عازمون على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأكدوا من جديد إيمانهم بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. وهنا أشير، بالطبع، إلى ديباجة الميثاق.

ويواصل أريل شارون الحرب، غير مكترث بذلك كله. بل قال إنه وجد نفسه عند نقطة لا رجعة فيها، وإنه لن يعود إلى الحالة التي كانت سائدة قبل شن العمليات، ولا يمكن للمرء أن يكون أوضح من ذلك. لقد اختار رئيس وزراء إسرائيل أن يتحدى العالم كله - مجلس الأمن وأعضاؤه الدائمون والرأي العام الدولي. فتجاهل حتى الآن جميع نداءات المجلس وبيانكم الأخير، سيدي الرئيس، الصادر في نهاية الأسبوع، وكذلك النداءات الموجهة من أهم زعماء العالم، وأخيرا، النداء الموجه من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، الذي ما زال يمثل شرعية المجتمع الدولي.

فبالنسبة للسيد شارون، لن ينسحب الجيش الإسرائيلي إلا بعد أن ينفذ مهمته. فهل يعني هذا أنه سيواصل هذه المهمة، مستهزئا بالقانون الإنساني وبوجود آلاف من المدنيين، يخضعون لإرهابه يوميا، على مرأى من الجميع؟ كيف يقبل مجلس الأمن هذا دون أن يشك في سلطته بالذات؟

لقد مد العالم العربي يد السلام في بيروت، وتخطئ إسرائيل لو اعتبرت ذلك مجرد تعبير عن الضعف. فهذا خطأ جسيم وقصر نظر قد تترتب عليه عواقب مأساوية. ومواصلة تصعيد أعمال القمع والعنف، بموارد غير متناسبة من هذا القبيل، يعد بمثابة ارتكاب عمل لا يمكن إصلاحه ويعرض المستقبل لخطر شديد.

إن العرب يريدون السلام. وهم مستعدون للعيش مع دولة إسرائيلية. وليس بينهم وبين اليهود خلافات، تاريخية أو غيرها. وقد اشتركوا مع اليهود في التقاليد والثقافة واللغة لقرون عديدة. وينبغي الآن الأخذ بالسلام، وبهذه اليد الممدودة. ويجب أن يبدأ السلام بحوار صريح ومجد مع ياسر عرفات، الزعيم الشرعي للسلطة الفلسطينية.

بالأمس تحديدا، تمكن عاهل المغرب، جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، من الحديث هاتفيا مع الرئيس عرفات. وذكّر الرئيس بتأييد المغرب له، ملكا وحكومة وشعبا، في محنته منذ بدء الغزو الإسرائيلي.

ومن غير اللائق عزل الرئيس عرفات؛ ومن غير اللائق التهديد بترحيله بصورة غير قانونية ثم إلقاء اللوم عليه لأنه لم يفعل شيئا لوقف الأعمال العدوانية. هل يوجد من يفسر لي كيف يمكن للمرء أن يعزل رئيس المقاومة الفلسطينية ثم يطلب منه أن يتدخل لوقف الأعمال العدوانية. ياسر عرفات هو الممثل الشرعي لشعبه، ويؤكد شعبه ذلك يوما بعد يوم. إنهم يموتون في سبيل إثبات ذلك. إنهم يجاهرون بذلك كل يوم، معرضين أرواحهم نفسها للخطر. ياسر عرفات هو الشخص الذي يتعين على السيد شارون أن يبدأ الحوار معه، ويتعين عليه أن ينسى تسوية الحسابات القديمة وبقايا المجابهات الأخرى التي تعود إلى ٢٠ سنة مضت. وحينما يتولى المرء مسؤوليات رئيس الدولة، لا يجوز له أن يصفي الحسابات الشخصية.

إن ياسر عرفات لم يطالب طوال حياته بأقل من العدالة لشعبه وهو يُقابل اليوم، كما كان عليه الحال بالأمس، بالقوة والقمع، وكما أكد الفيلسوف بليز باسكال ''العدالة، بدون قوة، ضعيفة، والقوة، بدون عدالة، طاغية''. إن أعمال الابتزاز التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي تلحق بالغ الضرر بذات القيم التي تدعيها إسرائيل. وإذا لم توجد عدالة، فلا شيء يبقى سوى التعسف والطغيان. ومن أجل هذا، هب الناس اليوم لمطالبة المجتمع الدولي بأن يرسل قوة فاصلة لحماية الشعب الفلسطيني الأعزل وتوفير العدالة له.

معروف جيدا أننا نعطي أي إنسان، أيّا كان ذلك الإنسان، نفس القيمة. ونشجب جميع الأعمال المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء، مهما كانت أسبابها. ونصلي اليوم داعين أن يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون، في نهاية المطاف، من العيش في سلام واحترام متبادل.

المهمة التي بدأها بالأمس، السيد باول، وزير خارجية الولايات المتحدة، بزيارة بلدي، تمثل علامة ملموسة على الأمل في السلام. وتتمثل رغبتنا الحميمة في أن تكلل جهود السيد باول، عن طريق اتصالاته وقوة إيمانه، بالنجاح في أسرع وقت ممكن. المنطقة تنتظر السيد باول بفارغ الصبر. بيد أن الحقيقة الباقية حتى اليوم تظل أن مجلس الأمن ذاته قادر أيضا على تقديم دعمه لمهمة السيد باول، باستخدام جميع السبل القانونية تحت تصرف المجلس – والمجلس يعلم أن لديه بالفعل سبلاً قانونية بموجب الميثاق – تقضي بأن تنفذ إسرائيل جميع قرارات المجلس، وترفع الحصار المفروض على ياسر عرفات، وتنهي على الفور إراقة الدماء وتنسحب من المدن الفلسطينية التي تحتلها بصورة غير شرعية. إن كل يوم يمر يحمل في طياته مأساة جديدة. ولا بد أن نعمل في أسرع وقت ممكن، لأننا نرى – إذا أعدنا صياغة ما قاله الشاعر سانت جون برس – الخمول بحد ذاته تهديد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل المغرب على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أسبانيا. أدعوه إلى شغل معقد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فلورس (أسبانيا) (تكلم بالأسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

في الأسابيع الماضية شجب الاتحاد الأوروبي بأشد لهجة دورة الإرهاب والعنف القاسية التي أُبتلي بها الإسرائيليون والفلسطينيون. واليوم، نؤكد من جديد على هذه الرسالة ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار العمليات العسكرية في الأراضي الفلسطينية، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وتزايد عدد حالات القتل والإصابات الخطيرة بين السكان المدنيين، الأمر الذي ينذر بالخطر.

إن محاولات تحطيم السلطة الفلسطينية وبنيتها التحتية، وعزل الرئيس عرفات، وإهانة واحتجاز المدنيين الفلسطينيين أعمال غير مقبولة وتتناقض مع القانون الدولي. ولا بد أن تتوقف على الفور هذه الأعمال واستخدام القوة المفرط. وليس لهذه الأعمال ما يبررها كما أنها لا تخدم كفاح إسرائيل المشروع ضد الإرهاب.

ولا بد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) على الفور. ونعرب عن بالغ الأسف للاستمرار في تجاهل هذه القرارات، ولا سيما استمرار تجاهل المطالبات بالوقف الفوري للعنف، والوقف الفعلي والثابت لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية على الفور من المدن والمناطق الفلسطينية الأخرى الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.

ولا بد من إنهاء عمليات الحبس والقيود التي تعترض حرية الانتقال. ولا بد أيضا من الإنهاء الفوري لعزلة الرئيس عرفات ومن إعادة حرية الانتقال إليه. ويتعين على السلطة الفلسطينية ورئيسها، الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني، أن يبذلا قصارى جهدهما لوقف العنف، وتفكيك كل المنظمات الإرهابية من قبيل حماس والجهاد الإسلامي وضمان عدم إفلات المسؤولين عن أبشع الهجمات الإرهابية الوحشية التي ارتكبت مؤخرا ضد الإسرائيليين من العقاب.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء الكارثة الإنسانية التي أصابت السكان الفلسطينيين. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الأخبار المتعلقة بخطورة الحالة الإنسانية في جنين ونابلس. ونؤكد من جديد بأننا لا نقبل على الإطلاق الأعمال المرتكبة ضد المؤسسات والأفراد العاملين في المجالين الطبي والإنساني والتي تتعارض مع اتفاقيات الأمم المتحدة المتصلة بحماية المدنيين في حالات الصراعات المسلحة ومع القانون الإنساني الدولي.

ولا بد من تمكينهم من أداء عملهم ومن الوصول إلى من يحتاجون إليهم. ولا بد لكلا الجانبين من احترام معايير القانون الإنساني الدولي وحماية أرواح المدنيين.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية الرؤية التي تضمنها بيان الرئيس بوش يوم الثلاثاء، ويرحب في هذا الصدد بالمهمة التي يقوم بها وزير الخارجية باول في المنطقة للعمل مع الجانبين على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). ومن بين العناصر التي تضمنتها هذه الرؤية التي طالما دعا إليها الاتحاد الأوروبي وأيدها بقوة، إقامة دولة فلسطينية تتمتع بالمقومات السياسية والاقتصادية اللازمة لبقائها، وتوفير الضمانات اللازمة لأمن دولة إسرائيل، والدعم الذي قدمته مؤخرا جامعة الدول العربية لمبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله.

ونحن نحث الطرفين على التعاون الكامل مع وزير الخارجية باول، ومع المبعوث الخاص زيني وغيرهما، لتنفيذ خطة عمل تينيت وتوصيات تقرير ميتشيل، سعيا إلى استئناف المفاوضات بشأن التسوية السلمية. كما نحث الطرفين على قبول آلية محايدة للمراقبة. ونحن على اقتناع بأن وضع مراقبين على الأرض هناك أمر يخدم مصالح الطرفين كليهما. ونحن على أتم الاستعداد للمشاركة في آلية المراقبة تلك.

ويواصل الاتحاد الأوروبي بذل ما في وسعه من جهد مع الجانبين ومع بلدان المنطقة، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة، وروسيا لإنهاء هذا الصراع الذي لا يمكن حله إلا بالطريق السياسي. ونتطلع إلى اجتماع ”اللجنة الرباعية“ المقرر عقده غدا في مدريد على المستوى الوزاري، وبحضور الأمين العام.

وقد قرر الاجتماع الخاص الذي عقده وزراء دول الاتحاد الأوروبي في ٣ نيسان/أبريل إيفاد بعثة رفيعة المستوى إلى المنطقة للالتقاء برئيس الوزراء شارون، والرئيس عرفات، وغيرهما من الشخصيات المعنية لدى كلا الجانبين. ويؤسفنا أن الحكومة الإسرائيلية قد رفضت السماح لوفد الاتحاد الأوروبي للالتقاء بالسيد عرفات، الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية. ومن الضروري أن يُسمح لمجموعة المبعوثين الخاصين الأربعة بأن تلتقي بكل الأطراف. ولا بد من تمكين الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين من أداء مهامهم، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى مواطنيهم في الأراضي وحمايتهم.

وختاما، فإن الاتحاد الأوروبي يساوره بالغ القلق إزاء الوضع المتفجر في المنطقة، ولا سيما إزاء التصعيد الأخير للعنف على الحدود بين لبنان وإسرائيل. ونحن ندعو إلى إنهاء انتهاكات الخط الأزرق، وندين الهجمات التي وقعت مؤخرا انطلاقا من الأراضي اللبنانية وندعو جميع الأطراف المعنية بإبداء أقصى درجة ممكنة من ضبط النفس.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج اسمه على قائمتي هو ممثل كندا. وأنا أدعوه إلى الجلوس إلى منضدة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف دائما، يا سيدي، أن أتحدث أمام مجلس الأمن، ولا سيما تحت رئاستكم التي تفيد المجلس لما لكم من خبرة عظيمة.

إننا نناقش اليوم قضية ظلت على جدول أعمال المجلس لأكثر من ٣٥ سنة. وفي هذه الآونة المؤسفة، فإنني آمل أن يأخذ المجلس، وأعضاؤه الدائمون والمجتمع الدولي، في الاعتبار تلك الكلمات البالغة الحكمة التي قالها جان فرانسوا بول دي غوندي، كاردينال ريتز:

”إن سن قانون وعدم إنفاذه يعني السماح بما ننهي عنه“.

إن كندا يساورها قلق بالغ من تدهور الوضع في الشرق الأوسط. وقد رسم المجلس طريق التحرك قدما في قراراته ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). علما بأن عناصر هذه القرارات غير مشروطة، ولا مبرر على الإطلاق لمواصلة تجاهلها والاستخفاف بها. فلقد نادى الجميع بتنفيذها على الفور، و لم يعد من الممكن إرجاء هذا التنفيذ. وليس هذا متطلب سياسي فحسب، بل هو أيضا متطلب إنساني.

فمع استمرار تدهور الوضع، تتزايد الخسائر، ولا يخفى أن الظروف الإنسانية المؤسفة للفلسطينيين تتطلب التنفيذ الفوري لجميع القرارات ذات الصلة. ونحن ندعو إسرائيل إلى احترام ما تطالبها به هذه القرارات، وإلى تيسير وصول المشتغلين بالأعمال الإنسانية إلى من هم بحاجة إليهم وتوصيل المعونات الإنسانية إلى من يحتاجون إليها، وضمان حصول أفراد الشعب الفلسطيني، بلا أي قيود أو عقبات، على احتياجاتهم الأساسية، بما فيها الغذاء، والماء، واللوازم الطبية. ويساور كندا قلق بالغ من التقارير التي تذكر بالتفصيل تلك الأحداث التي مُنعت فيها سيارات الإسعاف الحاملة لعلامات واضحة على هويتها من الوصول إلى الجرحى المدنيين، أو تم تأخيرها عند نقاط التفتيش، أو فعل بها ما هو أسوأ من ذلك، إذ أطلقت عليها النيران. وينبغي لإسرائيل أن تمارس أقصى قدر ممكن من ضبط النفس تفاديا

لحدوث المزيد من الإصابات بين المدنيين. كما ينبغي للسلطة الفلسطينية، من جانبها، أن تضع نهاية لكل الأعمال الإرهابية، بما فيها التفجيرات الانتحارية التي تستهدف المدنيين الأبرياء وتعد عارا في جبين البشرية. وينبغي للطرفين أن يتحركا فورا لتحقيق وقف جاد لإطلاق النار.

وكما قيل مرارا وتكرارا على مدى سنوات عديدة مضت، فإنه لا يمكن حل هذا الصراع عسكريا. والمضي على الدرب الحالي يزيد كثيرا من صعوبة التوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع ويهدد بزعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. ومن دواعي القلق الشديد تصاعد التوتر على الحدود الإسرائيلية اللبنانية واستمرار الانتهاكات للخط الأزرق، ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية أن تبدي أقصى قدر ممكن من ضبط النفس.

(تكلم بالانكليزية)

لقد أكدت كندا باستمرار أن المراقبين من أطراف ثالثة يمكن أن يخدموا مصالح الطرفين بمساعدتهما على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. والواقع أن كندا ترى أن الطابع الملح للوضع الحالي يزيد من ضرورة بحث هذا الأمر، ونحن على أتم الاستعداد لمساعدة قضية السلام بأي طريقة في وسعنا. ونحن نحث الطرفين على اتخاذ الخطوات الضرورية لتهيئة بيئة يمكن لمراقبي الأطراف الثالثة أن يقوموا فيها بدور بناء يرضى عنه الطرفان كلاهما. فهي مسؤوليتهم.

وترحب كندا بالمشاركة المباشرة لوزير خارجية الولايات المتحدة باول في هذا الأمر، وتؤكد على الطبيعة الملحة لهذه المشاركة، وتحث الطرفين على التعاون معه تعاونا كاملا. ونحن ندعم دعما كاملا كل ما يبذل من جهود، بما في ذلك جهود اللجنة الرباعية، والتي تستهدف وقف إطلاق النار وتنفيذ خطة تينيت، مع الاستئناف الفوري للمفاوضات على حل سلمي، وتنفيذ توصيات لجنة ميتشيل.

ويمكن لمجلس الأمن أن يعاون في إيجاد مكان وإطار يمكن من خلالهما للطرفين أن يتراجعا عن شفا الهاوية التي يوشكا أن يقعا فيها. ونحن جميعا نعلم ونفهم العناصر التي تقوم عليها التسوية النهائية للصراع. وينبغي أن يتم، بدون إبطاء، وبناء على الاتفاقات السابقة، استئناف الطرفين للمفاوضات الهادفة إلى تحقيق حل سلمي، مع أخذ هذه العناصر في الاعتبار.

وختاما، نأمل، إذا كان هناك من أمل، أن تكون التقارير التي تفيد بانسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من قلقيلية وطولكرم بداية إقرار إسرائيل بمسؤوليتها بموجب قرارات المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل عمان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الهنائي (عمان) (تكلم بالعربية): في البداية أود أن أتقدم بالشكر لكم ولسائر أعضاء مجلسكم الموقر على الاستجابة السريعة للطلب الذي تقدمت به المجموعة العربية لعقد هذا الاجتماع لمناقشة الوضع المتدهور في الأراضي العربية المحتلة.

منذ أن اتخذ مجلسكم الموقر القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بتاريخ ١٢ آذار/مارس من هذا العام وحتى الآن والشعب الفلسطيني لا يزال يتعرض لحملة القتل والحصار والتجويع على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى الرغم من إصدار مجلسكم لثلاثة قرارات طالبت جميعها الأطراف المعنية وعلى وجه الخصوص إسرائيل، بوقف إطلاق النار وسحب القوات دون إبطاء، إلا أن تلك النداءات والمطالب لم تراوح مكانها. فالآلة

العسكرية الإسرائيلية لا تزال مستمرة في حصاد أرواح العديد من الفلسطينيين المدنيين من شيوخ ونساء وأطفال.

وأمام تحد كهذا وإصرار إسرائيلي على عدم الاستجابة لمطالب مجلس الأمن فإننا نتساءل عما يمكن لهذا المجلس أن يتخذه من إجراءات لتفعيل قراراته الصادرة بحق إسرائيل وتطبيقها.

وإننا نضم صوتنا إلى أصوات الدول الأخرى التي أوضحت بأن مجلسكم هو محل اختبار اليوم أكثر من أي وقت مضى، فإما أن يثبت للعالم أنه يتصرف دون إزدواجية من خلال إلزام إسرائيل بتطبيق القرارات الصادرة بحقها وإما أن يقف ساكنا، كما هو الحال في السابق، ويتعامل مع إسرائيل كأنها دولة فوق القانون والشرعية الدولية.

إن وضعا كهذا لا يمكن له أن يستمر طويلا. ونرى أنه من الضروري لهذا المجلس أن يتعامل بقدر من المسؤولية ويلزم إسرائيل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخصوصا القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي يطالبها بسحب قواتها من مناطق السلطة الفلسطينية دون إبطاء، وهو في نظرنا ما يعني التنفيذ الفوري.

إن الخيارات العسكرية ليست هي الطريق ولا الوسيلة المناسبة لتسوية النزاعات من خلال فرض حلول بالقوة. وخير دليل على ذلك أنه على الرغم من الضغوط الهائلة التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني وقيادته الشجاعة لتقديم تنازلات غير منطقية تحت تهديد السلاح، إلا أن كل ذلك لم يثبط عزيمة الشعب الفلسطيني وقيادته لأن نضاله في وجه الاحتلال هو نضال مشروع ويرتكز على أساس راسخ من الشرعية الدولية.

إننا نؤمن بأن الطريق الوحيد لتسوية الصراع في الشرق الأوسط لا يتأتى إلا من خلال قناعة الأطراف بالحلول السلمية والعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو مجددا الدول الفاعلة وأعضاء مجلسكم الموقر إلى بذل كل الجهد لحث إسرائيل على الاستجابة لصوت السلام من خلال الموقف الفوري لأعمال العنف وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية وتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني والشروع الفوري دونما إبطاء، في عملية التسوية للصراع الدائر في الشرق الأوسط من خلال التفاوض مع وعبر القيادة الشرعية التي اختارها وارتضاها شعب فلسطين المتمثلة في الرئيس ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية.

وحتى إذا قررت إسرائيل سحب قواتها من الأراضي الفلسطينية فإننا نطالب بأن يكون ذلك الانسحاب فوريا ومن كافة المناطق التي أعادت احتلالها. ولا نعتبره، على الاطلاق، استجابة سريعة لمطالب المجتمع الدولي وإنما استجابة متأخرة، ويجب على المجلس ألا يتوقف هنا كأنما ما حصل لم يحدث. بل إننا نطالب مجلسكم الموقر بأن ينظر في اتخاذ تدابير لمعاقبة إسرائيل وتحميلها مسؤولية الدمار الذي خلفته، وأن يواصل المجلس نظره في الخطوات الكفيلة بحماية الفلسطينيين حسبما جاء على لسان مندوبي موريشيوس وجنوب أفريقيا.

ذلك هو طريق السلام، وعلى إسرائيل أن تختار ما بين طريق السلام الذي يضمن حقها في العيش بسلام وبين طريق الحرب الذي لا يؤدي إلا إلى مزيد من العنف وزهق لأرواح الأبرياء من كلا الطرفين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل عمان على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل إكوادور. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غاييجوس شيريبوجا (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ مجلس الأمن على

إجراء هذا النقاش المفتوح بشأن الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط.

إن حكومة جمهورية إكوادور، التي يعتريها القلق إزاء العنف المتصاعد في الشرق الأوسط، تؤيد نداء المجتمع الدولي الذي يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة والوقف الفوري لأعمال العنف على كلا الجانبين، والتي تسببت كما نعلم في إزهاق أرواح عدد كبير من الضحايا الأبرياء، لا سيما بين السكان المدنيين.

وإن حكومة إكوادور إذ تثق بأن السبيل الوحيد لحل المنازعات هو من خلال التفاوض السلمي، تعرب عن تأييدها الكامل لقرارات مجلس الأمن التي اعتمدت مؤخرا ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

وتعتبر حكومة إكوادور أن هذه القرارات تشكل العناصر القانونية والسياسية التي يمكن أن تحقق استئناف مفاوضات السلام بما يتفق مع العناصر التي تنص عليها خطة "تينيت" وتوصيات "ميتشيل".

وفي هذا السياق، تكرر حكومة إكوادور تأكيد نداء السلام الذي وجّهه الرئيس غوستافو نوبوا في مذكرتيه المؤرختين ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والموجهتين إلى رئيس وزراء إسرائيل، آرييل شارون، وإلى رئيس السلطة الفلسطينية، السيد ياسر عرفات. وقد أكد الرئيس نوبوا في الرسالتين ضرورة التوصل إلى حل سلمي وعادل ومنصف للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وتؤيد إكوادور مبادرات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الرامية إلى تسوية الصراع عن طريق التفاوض. وترحب إكوادور، بصورة خاصة، بقيام حكومة الولايات المتحدة بإيفاد وفد إلى المنطقة على أرفع مستوى برئاسة وزير الخارجية كولين باول.

لقد سلّمت إكوادور بحق إسرائيل في الحياة داخل حدود آمنة ومعترف بها، وفقا للقانون الدولي، وكذلك بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته، وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

وإكوادور، بوصفها بلدا متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق، تناشد إسرائيل وفلسطين التخلي عن العنف لصالح علاقات التسامح واحترام التنوع العرقي والثقافي والديني. وتعرب إكوادور عن قلقها الخاص إزاء العمليات العسكرية التي تجري في الأماكن المقدسة.

وكما سبق أن فعلنا في جنيف، بمناسبة عرض تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، أود أن أؤكد بشكل حاسم رفض إكوادور لانتهاكات حقوق الإنسان في هذه المنطقة.

ختاما أود أن أعرب عن تأييد إكوادور للبيانين الصادرين عن مجموعة ريو وحركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل إكوادور على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): مرة أخرى، في أقل من ٤٨ ساعة، يجتمع مجلس الأمن للنظر في الوضع المتردي البالغ الخطورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأود في البداية أن أعبِّر عن انضمامنا لبيان تونس باسم المجموعة العربية.

إن ما يشاهده العالم من جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل - السلطة المحتلة - في المدن الفلسطينية المحتلة الآن لهو أكبر جريمة إبادة تتم لشعب تحت سمع وبصر العالم بأسره - وأكرر تحت سمع وبصر العالم بأسره.

إن ما يحدث الآن في مخيم جنين، الذي شهد مجزرة كبرى قُتل فيها مئات المواطنين الأبرياء من الشباب والنساء والأطفال، إلى جانب مقتل العشرات في مدينة نابلس القديمة ومحيط كنيسة المهد ببيت لحم، يعكس استمرار الممارسات القمعية من قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الأبرياء ويعتبر تحديا سافرا لقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) ولكافة الدعوات المتواصلة لها لوقف أعمال العنف والعدوان والانسحاب من المدن الفلسطينية.

إن استمرار إسرائيل في تحديها لقرارات مجلس الأمن، بل والرد عليها بالمزيد من الإجراءات العدوانية والقمعية بارتكاب المزيد من المجازر ضد المدنيين، يحتم على هذا المجلس التحرك الفوري لإدانة إسرائيل لفشلها في تطبيق هذه القرارات. كما يتوجب على هذا المجلس مطالبتها باحترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الأراضي الفلسطينية المحتلة والضغط عليها لوقف إعاقة نقل الجرحى وتقديم المساعدات الإنسانية والطبية للمتضررين من أعمال القصف الوحشي اليومي.

إن هذا الوضع البالغ الخطورة في الأراضي الفلسطينية يتطلب تحركا فوريا من المجلس لحماية المدنيين الأبرياء العزّل في فلسطين عبر نشر قوات دولية لحمايتهم وذلك بأسرع فرصة ممكنة. إن أي تأخير وتباطؤ من المجلس لحماية المدنيين في فلسطين يعتبر تقاعسا عن القيام بواجباته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

إننا إذ نرحب بجولة وزير الخارجية الأمريكي في المنطقة، والتصريحات الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين وعلى رأسها تصريحات الرئيس جورج بوش والسيد كولن باول التي دعت إسرائيل للانسحاب، إلا أننا وفي ذات الوقت نشير مجددا إلى ما أكده البيان الختامي لوزراء الخارجية العرب في اجتماعهم بتاريخ ٦ نيسان/أبريل في القاهرة والذي أشار إلى أن

”المعاملة المنحازة التي تحظى بها إسرائيل من طرف بعض الدول وبخاصة من الولايات المتحدة جعلها تتصرف وكأنها دولة فوق القانون وقرارات الأمم المتحدة، وشجعتها هذه المعاملة على التمادي في سياساتها العدوانية وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة“.

إن الخدعة التي تقوم بها إسرائيل بادعاء الانسحاب من مناطق وتقوم في نفس الوقت باحتلال مناطق أخرى مجددا خدعة لا تنطلي على أحد. ونحسب أنها لن تنطلي أيضا على هذا المجلس.

إن ما يحدث من مجازر دموية استمرت حتى الآن ١٢ يوما من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والقصف الصاروخي الوحشي اليومي المتواصل على مخيم جنين وبلدة نابلس والهجوم على كنيسة المهد هو عمل إجرامي ومهدد صريح للأمن والسلم الدوليين يستوجب تحرك المجلس تحت الفصل السابع من الميثاق لحمل إسرائيل على التنفيذ الفوري والكامل لقرارات مجلس الأمن ووقف عدوانها المتصاعد ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه وأرضه وممتلكاته وتوفير الحماية الدولية له.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لا تظهر على الحالة في الشرق الأوسط، لسوء الحظ، أي علامة على التحسن. ومن دواعي قلقنا جميعا في الحقيقة أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في المدن الفلسطينية ما زالت مستمرة بلا هوادة ، على الرغم من نداءات المجلس المتكررة من

خلال قراراته المتعاقبة ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). وتعاني البلدات والمدن الفلسطينية العديدة من الاحتلال العسكري الإسرائيلي بينما يتواصل تصاعد الإصابات بين المدنيين. ويعتبر هذا تحديا صارخا لهذه الهيئة الدولية وتحديا لسلطتها القانونية والأدبية.

وإذا ما استمر هذا الاتجاه، فإن الميثاق والأمم المتحدة ذاتها سيفقدان وثاقة صلتهما كضامن للسلام والأمن الدوليين. ونحن نشعر بالفزع لأن إسرائيل لم تستجب أيضا لنداء الرئيس بوش لوقف عملياتها في المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية والانسحاب من المدن التي احتلتها ثانية مؤخرا. ولنأمل بأن تسفر زيارة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول عن بعض النتائج الملموسة.

إلزامية قرارات مجلس الأمن لا يجوز السماح باحتجازها رهينة لنزوات منتهكي قراراته. وربما كان من الضروري الآن التحرك بموجب الفصل السابع.

وتعارض باكستان العنف بكل أنواعه وجميع أحجامه. ونحث على وقفه. ونعتقد أيضا بأن التمركز الفوري للمراقبين الدوليين في المنطقة قد يكون ضروريا ليس لضمان تنفيذ وقف فعال لإطلاق النار فحسب، ولكن أيضا لضمان وضع حد فوري لموجة دوامة العنف وحماية المدنيين الذين كانوا ولا يزالون الضحايا الأبرياء الرئيسيين للعنف في الأسابيع والشهور الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ريكييخو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أعرب لكم عن امتناننا، السيد الرئيس، لعقد هذا الاجتماع العلني لمجلس الأمن استجابة للنداء المتزايد للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،التي تشعر بالقلق إزاء استمرار الأزمة في الشرق الأوسط وتعميقها.

ومن سوء الحظ أن الحالة التي جمعتنا سوية اليوم مرة أخرى لم تتحسن. وقد ساءت على العكس من ذلك، على الرغم من النداءات الموجهة بالقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) ورحلة المبعوثين الجدد إلى المنطقة.

إن تجاهل الحكومة الإسرائيلية لكل ما ناقشناه هنا خلال الأيام الماضية يملأنا بالاستياء. ولم يجر احترام أو حتى مراعاة النزر اليسير مما ورد في القرارات، التي أعدت بكل عناية للحفاظ على ما يسمى بالتوازن.

فالمذابح تستمر. والقمع يستمر. والأخطار التي تهدد السلامة البدنية لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات وكرامته تستمر. وعمليات الاعتقال التعسفية وسوء المعاملة والإذلال تستمر. والهجمات ضد معابد مختلف الديانات تستمر. وتواصل دبابات الجيش الإسرائيلي تدمير البيوت ومكاتب ومقر السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله والمدن الأخرى في الضفة الغربية.

وتبرز للعيان في شاشات التلفزيون لدينا صور مئات الأطفال والشباب وقد قيدت أيديهم ، وعصبت عيونهم وقنعت رؤوسهم وهم يساقون إلى معسكرات الاعتقال، على الرغم من الرقابة الشرسة ومحاولات التضليل والتستر على ما يحدث هناك. ولا يزال مئات الألوف من المواطنين الفلسطينيين محاصرين بالدبابات بينما تهاجمهم بكل قسوة أحدث أصناف المروحيات المسلحة أو المعدات العسكرية. وما زال الإسرائيليون يعتقدون بأن هذه هي الطريقة التي يستسلم بها شعب بأسره، الشعب الذي يطمح بمجرد العيش في سلام في دولته الحرة والمستقلة.

سنتكلم بكل وضوح وصراحة. إن مصداقية مجلس الأمن على المحك. فإذا استمرت الحالة على هذا النحو، فإن

على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير موثوقة وواسعة النطاق ويجب أن يمارس السلطات والمسؤوليات التي عهد بها إليه ميثاق الأمم المتحدة.

حتى متى ستهزأ حكومة إسرائيل بقرارات المجلس والنداءات والطلبات الصادرة عن الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي؟ وحتى متى ستتصرف دون وازع من ضمير بحياة ملايين البشر؟ وإذا ما تواصل تدهور هذه الحالة، هل سيتعين علينا أن نأتي إلى هنا يوما ما لإلقاء الخطب لإدانة استعمال أسلحة الدمار الشامل ضد تجمعات الشعب الفلسطيني أو ضد الدول العربية المجاورة؟

بالطبع، هذا الاستخفاف بما نقوم به من عمل في هذا المنتدى باسم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء إنما يستند إلى اليقين والثقة المطلقين اللذين توفرهما المظلة المستهترة المتمثلة في استعمال حق النقض أو التهديد باستعماله من جانب عضو دائم واحد. هذا العضو يستعمل حق النقض بصورة غير ديمقراطية في كل مرة يفترض فيها أن شيئا ما سيفعل - حتى ولو كان لمس ورقة من وردة - قد يؤثر على النظام الإسرائيلي؛ ذلك البلد الذي يلصق به البعض علامة الديمقراطية، على الرغم من العديد من الانتهاكات التي ترتكب في الأراضي العربية المحتلة بشكل غير قانوني وعلى الرغم من امتناعها الصارخ والمستمر عن الامتثال للعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي اصفرت أوراقها في المحفوظات بانتظار التنفيذ.

وسيستمر استخفاف إسرائيل بما نفعله بينما يواصل الوسطاء المزعومون، الذين قد يكونون فعالين في المفاوضات، التمسك بمواقف خادعة وغير متوازنة عندما يتكلمون مع الطرفين المتعارضين. ومن المستحيل قبول أن يكون شخص ما وسيطا صادقا وموثوقا في حين أنه قاض وطرف في الوقت نفسه، وعندما يقدم الدعم غير المحدود لكل الجرائم التي ترتكب أو يدعم عسكريا وسياسيا واقتصاديا بالإعانات المالية الهائلة التي تقدر بنحو ٥ بلايين دولار سنويا، آلة عسكرية وسياسية مدربة وجاهزة لأعمال القتل والنهب بكل كراهية ووحشية، مستخدمة الذريعة المزعومة المتمثلة في الدفاع عن دولتها وكفالة أمنها القومي.

ومن المؤسف أنه ما زالت هناك أصوات جبانة تسمع في المجلس وتناشد الطرفين كما لو كانا يقاتلان على قدم المساواة. إلى متى سيستمر هذا التعامي الحسيس؟

إني أناشد أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل: فلنتخل عن هذا النفاق وعن العبارات الطنانة، ولنترك الرسميات الدبلوماسية جانبا. يجب وضع حد لهذه المذابح. يجب إجبار حكومة إسرائيل على التقيد بأحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وعلى احترام القواعد الدنيا للتعايش والسلوك بين الدول يجب اتخاذ إجراءات محددة وفعالة - وليس أنصاف الحلول - وينبغي أن يشمل ذلك القيام فورا بإيفاد قوة دولية غير متحيزة - وأشدد على عبارة "غير متحيزة" - مفوضة من مجلس الأمن لضمان الامتثال لوقف إطلاق النار والمطالبة بالانسحاب الفعلي للجيش الإسرائيلي من المدن الفلسطينية. يجب أن يوضع حد للإرهاب الذي تمارسه الدولة. ويجب احترام جميع حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وليس بعضها فقط، بما في ذلك أثمن حق لهم، وهو الحق الذي يحرمون منه كل يوم، أي الحق في الحياة.

ولن تكف كوبا عن التنديد، بقوة، وبصوت عال، بالجرائم المرتكبة ضد الشعوب العربية، وبخاصة ضد الشعب الفلسطيني. ولن تكف كوبا عن التنديد في التلاعب اليومي بالحالة وتشويه الحقائق. وستواصل كوبا تنديدها بالمعايير المزدوجة المستخدمة في هذا المجلس - وهو مجلس أصبح عاجزا أمام التهديد باستعمال حق النقض أو استعماله.

وفي يوم قريب سيقام العدل ويتحقق سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، لصالح جميع الشعوب التي تعيش هناك. وإلى أن يتم ذلك، سنظل نندد ونُدين القصور عن العمل وانتهاك القرارات ومبادئ الميثاق والقانون الإنساني الدولي دونما عقاب. وسنتكلم بلا خوف وبصراحة، والحق معنا، في استقلال تام وبإيمان أن العدل سيتغلب على الظلم.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى اتخاذ مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالانكليزية): في البداية أتوجه لكم، سيدي الرئيس، بالتقدير والشكر على أنكم أعملتم الشطر الأول من المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس لمرتين خلال أسبوع واحد بحيث مكنتم أعضاء الأمم المتحدة الذين تعملون نيابة عنهم من المشاركة، أو على الأقل من التواجد ليروكم تعملون تحت الضوء وليس خلف الأبواب المغلقة، كما لو كنتم تدبرون أمرا سلبيا. بالطبع، نحن لا نستغرب هذا من السفير لافروف، لأنه فضلا عن خبرته، فهو عميد هذا المجلس بدون منازع، وهو الأكثر خبرة بكافة لوائح المجلس المكتوبة وحتى غير المكتوبة التي سمعنا عنها بعد انتهاء التوازن الدولي.

فيما يتعلق بموضوع الجلسة، أود أن أبدي ملاحظة أولا، ثم أدخل إلى صلب الموضوع. وهذه الملاحظة أيضا ليست من خارجه بل هي في صلبه كذلك.

إن الموضوع الذي تدرسونه واتخذتم له عنوانا ”الشرق الأوسط“، أود أن أؤكد بأنه لا وجود لأي إقليم جغرافي بهذه التسمية أو بهذا الاسم. لا وجود لإقليم جغرافي يسمى الشرق الأوسط. هناك الشرق الأقصى وهنالك الشرق الأدنى. واذا كانت هذه المنطقة التي تطلقون عليها الآن اسم الشرق الأوسط هي الشرق الأوسط، فأين الشرق الأدنى؟ نرجو الإجابة. إن هذا الاختراع الذي صنع في لندن كان الغرض منه هو إنهاء استعمال كلمة فلسطين، بحيث تحل محلها الشرق الأوسط، وهذا ما تم بكل أسف. ويؤسفني أكثر أن العرب هم الأكثر استعمالا له. لقد انطلت عليهم الحيلة. فلا وجود لمنطقة تسمى الشرق الأوسط، لا في التاريخ ولا في الجغرافيا. ومن وجد ذلك فليقدم لنا حجته، ومن لديه الدليل فليقدمه لنا. حتى إدارات بعض الدول التي تستخدم هذا التعبير في وزارات خارجيتها ما زالت تسميها إلى اليوم إدارة الشرق الأدنى. شركاتها تسمى الشرق الأدنى، مصارفها تسميها أو تصفها بالشرق الأدنى، ولا وجود لشيء اسمه الشرق الأوسط وإن هذه التسمية الغرض منها هو إنهاء كلمة فلسطين وأن تحل محلها.

إن القضية هي قضية فلسطين وليست قضية الشرق الأوسط، لأنها تتعلق باحتلال أرض فلسطين وتشريد شعبها والاتيان بالأغراب وإحلالهم محلهم. هذه هي حقيقة القضية: احتلال، ولا تحل إلا باعتبارها قضية احتلال، وإن أي حل غير ذلك لن يدوم ولن يوصل أبدا إلى أي نوع من السلم، حتى لو تحقق ذلك لبعض الوقت، فإنه لن يكون لكل الوقت. هذه حقيقة من حقائق التاريخ كذلك.

أقول بأن ما جرى وما يجري لا ينهيه أبدا وساطات ولا مناشدات ولا قرارات، بل ينهيه عمل جاد من هذا المجلس بما يعبر عن اسمه، لكننا نتفهم تماما طبيعة موازين القوى السياسية الدولية المعاصرة، بحيث أن المجلس هذا صار أعجز من أن يقوم بأي شيء من هذا النوع تجاه قوى معينة بالذات. أن يقال للأخوة الفلسطينيين بأن يوقفوا الإرهاب، نقول لكم: عليكم أن توجهوا ذلك إلى أكبر منظمة إرهابية في العالم عبر التاريخ، وهي منظمة الجيش الصهيوني في فلسطين، لأن الفلسطينيين يدافعون عن أنفسهم، يدافعون عن أعراضهم، يدافعون عن أراضيهم، يدافعون عن

ممتلكاتهم، يدافعون عن حقهم في الحياة على أرضهم. لم يأت هؤلاء الفلسطينيين من مشارق الأرض ومغاربها لكي يرتكبوا أعمالا إرهابية في أرضهم، بل تلك هي أرضهم. هنالك وجدوا، وهذا المحتل هو الذي جاءهم، هو الذي يدمر بيوتهم، هو الذي يقتلهم، هو الذي يحاصرهم اليوم ويقطع عنهم الماء والكهرباء والغذاء، ومع ذلك، هناك من يقول هنا، وخارج هذا المكان كذلك، بأن على عرفات أن يبذل المزيد من الجهد.

هل تبقى لعرفات أي جهد كي يبذله؟ رجل قطعت عنه الكهرباء والماء والغذاء والدواء، فهل تبقى له أي جهد؟ إن هذا الرجل لم يعد لديه أي جهد يمكن أن يبذله، ثم إنه لا عرفات ولا أي إنسان آخر، حتى الأنبياء والملائكة لو بعثوا الآن إلى فلسطين، لن يمكنهم منع إنسان من الانتقام لمقتل أبيه أو أخيه أو أمه أو جده، أو لهدم بيته.

إن قيادة عرفات ليست في الميزان ولا تخضع لقرار من أي كان. قيادة عرفات قيادة تاريخية، فضلا عن الانتخاب. هل سأل أحد في أي يوم من الأيام ما هي شرعية ديجول عندما حارب الاحتلال الذي حل بفرنسا؟ بالطبع لا، لأن ديجول اختار هو وأحرار فرنسا تلك المواقع لأنفسهم، وعندما دخل باريس استقبل استقبال الأبطال. هل من أحد سأل جورج واشنطن عن مشروعيته أو شرعية قيادته عندما قام يعمل ضد المستعمرين لتحرير الولايات المتحدة؟ بالطبع لا. كذلك قيادة عرفات. عرفات شرعيته في التاريخ مشروعيته من الثورة، شرعيته في التحرير، تحرير بلاده، تماما كما حرر ديجول بلاده من المحتلين وكما حرر جورج واشنطن بلاده من المحتلين. وإنه سيكون بطلا تاريخيا حيا أو ميتا. ولا يملك أحد، سواه وسوى الشعب الفلسطيني، التصرف في ذلك. وإنه لم يستشر حتى الشعب الفلسطيني عندما قام بثورته وقادها وشكل قوة التحرير في فلسطين. واليوم، يطلب من هذا الرجل أن يبذل المزيد من الجهد.

أدخل بكم الآن إلى نقطة أخرى غاية في الأهمية، من هم دعاة السلام، ومن هم دعاة الحرب في الإقليم؟ العرب هم دعاة السلام، المسلمون هم دعاة السلام. أولا، السلام بالنسبة لنا هو اسم الله، أو هو أحد أسمائه الحسنى. ولذلك، عندما تجد شخصا اسمه عبد السلام، أي أنه عبد الله. ثانيا، المسلم عندنا هو من سلم الناس من لسانه ومن يده، أي أنه لم يضر أي مخلوق بالكلمة أو بالعمل، أي باليد. هذا هو المسلم. لكم أن تراجعوا كافة المحاولات وما سمي بالمبادرات السلمية التي تقدم بها العرب أو وافقوا عليها، على الأقل بعض العرب. ولكم أن تراجعوا من ذا الذي أجهضها ورفضها جميعا.

في هذا الصدد، لن أقول لكم رأيي أو رأي بلادي، ولكني سأقرأ عليكم بعض مقاطع من مقالة كتبها يهودي إسرائيلي اسمه يوري أفنيري، كتبها في صحيفة مسلم إنترناشونال، العدد ٥٢ بتاريخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢. وأنا أعددت للسادة الموقرين أعضاء المجلس نسختها الأصلية بالانكليزية، وأطلب من أمانة المجلس توزيعها عليكم. والمقالة بعنوان ”كيف يمكن نسف المبادرة السعودية“، وهذه هي آخر مبادرة سلمية، ويرجع فيها الكاتب للتاريخ ويقول إن إسرائيل كانت دائما تدمر كل محاولة سلمية أو للصلح وتخضعها لثلاثة مراحل. المرحلة (أ) هي مرحلة الإنكار، وإذا ما فشلت هذه المرحلة ندخل إلى مرحلة تشويه العرض، فإذا فشلت، نأتي للمرحلة الأخيرة وهي التصفية. كيف؟ يقول ”وبهذه الطريقة ستتعامل حكومة شارون - بيريز مع المبادرة الحالية، وستستفيد هذه الحكومة من خبرة طولها ٥٣ سنة أفلحت خلالها حكومات العمل والليكود على حد سواء في إفشال جميع ما عرض من خطط للسلام“.

ويقول الكاتب أيضا إنه ينبغي ألا يخالجنا أي شك في أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تعارض السلام، وإنها جميعا تعمل على عدم تحققه. إن المرحلة (أ)، وهي الإنكار،

مصممة بشكل يقلل من أهمية العرض، وستؤكد المصادر السياسية، ويعني بذلك المصادر الإسرائيلية، أن هذه المبادرة لا تحمل شيئا جديدا، وتصورها على أنها مطروحة لأسباب تكتيكية، وأنها حيلة سياسية. وإذا كان العرض مقدما من طرف عربي سيتهم بأنه يقول ذلك للمجتمع الدولي ولا يصرح به لشعبه، يعني أن هذه معروضة على المجتمع الدولي و لم يصرح بها للشعب. أي باختصار، إن هذا العرض لا يتسم بالجدية. ومن الطرائق الثابتة في هذا الصدد اللجوء إلى التركيز على كلمة معينة والزعم بأنها تبين أن العرض بكامله عرض خادع.

وعلى سبيل المثال، قدم الرئيس المصري أنور السادات قبل نشوب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ عرضا للسلام واسع النطاق ولكن جولدا مائير رفضته على الفور، وكان مرد ذلك أن خبراءها في اللغة العربية اكتشفوا أن السادات استخدم كلمة السلام و لم يستخدم كلمة الصلح، الأمر الذي يثبت أنه لا يعني السلام الحقيقي، وثمنا لهذه الكلمة، دفع الآلاف من الجنود أرواحهم للوصول إلى هذه النتيجة.

وقد بدأ بالفعل تطبيق هذه الأساليب على العرض السعودي، وقيل في البداية إن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله تحدث عن هذا العرض مع صحفي أمريكي فقط، ولكنه لم يصرح به لشعبه، غير أنه عندما اتضح أن الصحف السعودية داخل البلاد وفي لندن قد غطت الموضوع تغطية واسعة، سيقت حجة أخرى مفادها أن السعوديين تقدموا بهذا العرض لأنهم لم يعودوا محبوبين في الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار برجي مركز التجارة العالمي، وما تبعه من سخط أمريكي. وباختصار، فإن الأمير عبد الله لم يصبح صهيونيا حقيقيا. هذا كلام أفنيري.

ويستمر الكاتب حتى يصل إلى المرحلة الثانية، وهي مصممة للالتفاف الذكي على العرض، نحن لا نرفض العرض، إننا قطعا لا نرفضه فنحن دعاة سلام، ولذلك، فإننا نرحب بالتوجه الإيجابي للعرب ونبعد الكرة عن مرمانا. وتتمثل أفضل الطرق في هذا السياق في الدعوة إلى اجتماع مع الزعيم العربي الذي اقترح العرض لتوضيح الأمور. ويبدو هذا الأمر منطقيا.

والأمريكيون يعتقدون ذلك، لأنه عندما ينشب خلاف بين شخصين يتعين عليهما اللقاء لمناقشة الأمر ليتسنى وضع حد له. وهل ثمة ما هو أكثر معقولية من ذلك، بحيث يدقوا الإسفين بين العرب. ولكن الصراع بين الأمم لا يشبه الصراع بين الأفراد، ويستند كل عرض عربي للسلام إلى معطيين: إعادة الأراضي المحتلة مقابل الاعتراف والتطبيع، ويشمل التطبيع ضمنا اللقاء مع القادة العرب.

ويقول الكاتب في النهاية، إن العديد من عروض السلام وقعت فريسة لهذا الفخ. وقد طلب بن غوريون اللقاء مع محمد نجيب، الرئيس المصري بعد ثورة ١٩٥٢ ، وطلب عدة رؤساء وزراء إسرائيليين الاجتماع مع حافظ الأسد، واستطاع أنور السادات فقط أن يغلب بذكائه هؤلاء الأذكياء ويقلب المعادلة في وجوههم عندما ذهب إلى القدس من تلقاء نفسه.

وعندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) رفضته الحكومة الإسرائيلية و لم تقبل به إلا في وقت متأخر عندما لم تجد مناصا من ذلك، وفقا للتفسير الإسرائيلي. وقد ركز هذا التفسير على أداة التعريف ''الـ'' التي لا ترد في النص الانكليزي الذي يطلب الانسحاب من أراضٍ محتلة وليس من الأراضي المحتلة، بعكس النص الفرنسي الذي تظهر فيه أداة التعريف واضحة، أما النص السوفياتي فإن مأزق اللغة الروسية لأنه لا وجود لأدوات بها فقد ظل كذلك. إن الطريقة المفضلة هي قتل روح العرض قتلا بطيئا والتحدث عنه دون توقف، وتفسيره تفسيرات شتى، وتخطيط

سير المفاوضات ووضع شروط لا يمكن للطرف الآخر القبول بها حتى ينتهي العرض في دهاليز الصمت، وهذا ما حدث للجنة التنسيق في لوزان، وهو نفس ما حدث لمعظم خطط السلام الأوروبية والأمريكية.

فإذا أخفقت المرحلتان (أ) و (ب) ، تبدأ المرحلة (ج) أو مرحلة التصفية، وهي تُعرف حاليا بالمنع المستهدف، أو ببساطة القتل المؤكد على يد الجيش، وهو ما بدأه شارون في الأراضي العربية المحتلة بفلسطين غداة القمة العربية لكي يقتل العرض قتلا مباشرا وفوريا، وهذه ليست لغتنا نحن الليبيين، هذه لغة كاتب إسرائيلي، ولست أنا. وعادة تستعمل الحكومات الإسرائيلية سلاحين قاتلين، تحتفظ بهما في ترسانتها وهما الكونغرس الأمريكي والصحافة الأمريكية. هذا كلام الصحفي الإسرائيلي، وليس ليبيا. وعلى سبيل المثال، اقترح روجرز، وزير الخارجية في إدارة الرئيس نيكسون، خطة سلام شاملة لانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، مع إدخال تغييرات غير جوهرية، وأطلقت إسرائيل أسلحتها مغرقة روجرز وخطته معا، وتولى وظيفته بعده اليهودي هنري كيسينغر الذي يعاني من عقدة الشعور بالعظمة. وكان في ذلك نهاية خطط السلام.

هذا الكلام ليس من عندنا، بل هو كلام إسرائيلي. مَن هو الذي يقف مع السلام وينادي به ويعمل عليه، ومَن الذي يقف ضد السلام؟ لكم أن تقرأوا كتاب جيمس بيكر بعد أن خرج من الخارجية، لتعلموا كم أتعبت سلطات الاحتلال في فلسطين الإدارة في واشنطن. ولكم أن تقرأوا الكتاب المعنون ''من يجرؤ على الكلام'' - هذا ليس كلامنا، هذا كلام أُناس آخرين، أيضا. مَن هو مع السلام لا يشترط ما اشترطه بالأمس ونشرته صحيفة الأهرام المصرية المعتدلة، شارون يقول لا وقف للعمليات قبل سحق المقاومة ولا عودة للاجئين، ولا عودة لحدود ١٩٦٧. إذاً، أي سلام يمكن أن يتم إذا كان يريد أن يسحق كل المقاومة، ولا عودة للاجئين المشردين ولا عودة لحدود ١٩٦٧، إذاً على ماذا سيتم السلام؟ وعلى أي موضوع يمكن أن يتم الاتفاق؟

أؤكد لكم أن العرب هم دعاة السلام، وإنه لا يمكن لأي منكم أن يعتقد للحظة واحدة بأن سلطات الاحتلال في فلسطين ترغب في السلام أو تسعى إليه، وإنهم سيحطمون كل عرض للسلام كما قال هذا الكاتب الإسرائيلي. لا تغركم مسألة أن حكومة ديمقراطية، ما ديمقراطية في إسرائيل، هذا غير صحيح. هذه حكومة يسلمها جنرال إلى جنرال. هذه حكومة جيش، هذه حكومة جنرالات، لها خبرة واحدة وهي الحرب، وتمارس هذه الخبرة اليتيمة.

الآن نأتي إلى مجلس الأمن، وما هو دوره، إذا كان بالفعل مجلس أمن دولي. قبل يومين خرجت مظاهرة في الرباط، بالمغرب، قالت عنها وسائل الإعلام، خاصة المكتوبة، إنها بلغت ثلاثة ملايين متظاهر، أكرر ثلاثة ملايين. استمعت عن طريق قناة الجزيرة إلى تصريح إحدى السيدات في تلك المسيرة الضخمة، قالت ثلاث جُمل: ''تسقط القرارات الدولية، تسقط المواثيق الدولية، يسقط مجلس الأمن''. إذا أردتم نسخة من شريط بهذا، نحن مستعدون لتعميمه عليكم.

ما الذي يدعو سيدة مغربية لقول هذا؟ لأنها رأت أن القرارات الدولية الصادرة عن هذا المجلس الموقر تصدر بسرعة وتأسيسا على الفصل السابع عندما يخص الأمر العرب والمسلمين، ولا تصدر إطلاقا لا بالفصل السادس ولا السابع - السابع طبعا هذا مستحيل. بوجود مجلس كهذا. أنتم قد اتخذتم قرارا رفضوه، مع أنه قرار فاضي، فارغ، ليس فيه شيئ واحد يقول بيان رئاسي، وواحد يقول بيان للصحافة، وواحد يقول لا داعي مرة واحدة. يكفي تصريح من رئيس المجلس، وخلاص. نحن نعرف لماذا. إن من يدعون العالم الحر والحرية والدفاع عن الحرية هم أنفسهم

غير أحرار في اتخاذ قراراتهم. هم أنفسهم مقاولون من الباطن لسلطات الاحتلال في فلسطين. الحر الحقيقي هو كوبا، كما كان يعبّر هنا، والحرة ليبيا التي تعبّر بهذه اللغة. هؤلاء هم الأحرار وهؤلاء هم المستقلون.

على عاتق مجلس الأمن مهمة. مليون إنسان خرج في اليمن. ملايين خرجت أيضا في مصر، بكل جامعاتها. كل الفنانين المصريين اجتمعوا وأذيع لهم عمل فني أعادنا وأعاد الشارع العربي إلى أوائل الستينيات. مظاهرات في السعودية، في عمان، في الأردن، في العراق، في سوريا، في كل مكان. إذا كان هنالك من إيجابية لهذا الغزو الاستباحي فهو أن أعاد الشعور والنخوة إلى الشارع العربي، وهذه الأحداث التي تجري الآن في فلسطين سوف يكون لها ما يعقبها، طال الزمن أم قصر. أشهر، سنوات أم عقود. لكن هذا العمل سوف ينعكس على الوضع العربي، لا شك في ذلك، سجلوها الآن، وستعودون إليها يوما.

على مجلس الأمن أن يعيد جزءا من مصداقيته، أكرر جزءا ولا أقول مصداقيته كاملة، فتلك لن تعود في ظل اختلال موازين القوى في العالم. أيها السادة، كيف تطبقون الفصل السابع على ليبيا وعلى السودان وعلى العراق وعلى إيران وعلى غيرهم، ولا تطبقونه على من يقتل ويهدم البيوت على رؤوس أصحابها، على من يعدم في الشارع بدون محاكمة؟ أنتم تناديتم في عطلة نهاية الأسبوع على ما حدث في تيمور الشرقية ونحن لسنا ضد ذلك، ألا يهمكم ما يجري هناك؟ ألا يثير فيكم شيئا ؟ قتل الأطفال ومنع الغذاء ومنع التجول ومنع الدواء والقصف بالطائرات والدبابات والمدفعية، بكل أنواع الأسلحة، القبض على الناس في مساكنها ... أين حقوق الإنسان؟ أم أن الفلسطينيين والعرب ليسوا آدميين ولا حقوق إنسانية لهم؟ إن مجلسكم مُدان، فلتبرؤوا أنفسكم. إنه لم يعد فعلا مجلسا للأمن الدولي. إلى متى هذا الصمت من هذا المجلس المسؤول عن السلام العالمي والأمن الدولي؟ إلى متى؟ فلتعالجوا هذه القضية على أنها قضية احتلال، وإن العلاج الوحيد الممكن هو تنفيذ نموذج جنوب أفريقيا.

أيها السادة، أرجو أن تعيدوا لهذه المنظمة هيبتها ولهذا المجلس جزءا من اعتباره. نحن نحرص على الأمم المتحدة ونحاول تقويتها، ونحن نحرص على مجلس الأمن ونطالب بأن يؤدي دوره المنوط به في الميثاق. إن ما عبّر عنه ممثل كوبا بشأن ازدواجية المعايير، وامتياز النقض صحيح. وإن بلادي هي أول دولة في النصف الثاني من القرن الماضي تطالب الأمم المتحدة والجمعية العامة رسميا بإلغاء امتياز النقض، فهذا ليس حقا، إنه امتياز منحه المعنيون لأنفسهم. إنه ليس بحق. إذا لم تقفوا أمام ما يجري، فإنكم ستكونون من بين النادمين، لا شك في ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل ليبيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي هو ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سينجيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): للمرة الثالثة على التوالي أعلنت تركيا تأييدها للبيانات التي أدلى بها ممثل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتشكل هذه البيانات الثلاثة موقفا صحيحا بينما تعبر عن حالة قلق ذهني عميق. والواقع أن التطورات التي شهدناها خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية لم تسفر إلا عن تأكيد خطورة الحالة. وفي حقيقة الأمر أن قرارات مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) قد عبّرت كلها بوضوح عن السبل الكفيلة بإنهاء الحالة المأساوية في الشرق الأوسط.

ويساورنا قلق بالغ ونحن نرى عدم تنفيذ إسرائيل لتلك القرارات. وحتى بعد سماع تعبير أعضاء مجلس الأمن

وغيرهم ممن تكلموا أمس عن مشاعرهم، لا تقوم الحكومة الإسرائيلية باتخاذ الإجراءات اللازمة، بينما ظلت الأنباء المزعجة جدا عما حدث في جنين ومخيمات اللاجئين الأخرى تصل إلى المجتمع الدولي. وينبغي للدبابات أن تعود الآن من كل المدن الفلسطينية.

لقد تغيرت الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين بصورة عنيفة. ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الناتجة عن ذلك. ويتعين علينا أن نكرر أن حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني يجري انتهاكها. ومنظر الدماء في المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين لا يحتمل. بل إن احتياجات المرضى والجرحى لا يمكن تلبيتها وهم ينتظرون يدا تمتد إليهم بالعلاج. ويجب رفع هذه القيود.

وكون الرئيس عرفات قد سُلب من صلاحياته المشروعة يزيد من سوء كرب الشعب الفلسطيني. وفي ظل هذه الظروف، يبدو أن العمل الإسرائيلي هو بالضبط ما ظلت العناصر المتطرفة في المنطقة تبحث عنه. ويجب ألا ندعها تنجح. وهذا سبب آخر لعدم قبولنا لوحشية الأعمال الإسرائيلية، لأنها بتطرفها تتولد عنها وحشية مماثلة.

لقد حثت تركيا في هذه القاعة المجتمع الدولي، والولايات المتحدة بوجه خاص، على التدخل في أقرب وقت ممكن. وغني عن البيان أننا ما زلنا نتمنى لوزير الخارجية باول النجاح في الوفاء بالحاجة الملحة إلى تدخل موثوق وبنّاء يقود الطرفين إلى خارج هذا المأزق. ولكن ينبغي أن يُقاد الطرفان أيضا إلى أبعد من تلك الحاجة الملحة.

إن ما حدث وما يحدث الآن، يجب ألا يحدث مرة أخرى. ويجب تماما تمهيد الطريق للتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط حيث يمكن لكل الأطراف أن تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مضمون.

وهي تعرف كيف تتجاوز هذا القتال العقيم. ويجب عليها ألا تضيع هذه الفرصة. ويجب أن تكون أكثر استعدادا للتعاون مما كانت عليه بشأن المواضيع التي لا تزال تمثل شواغل حيوية للجانب الآخر. والمشكلة في نهاية المطاف هي ليست أن كل جانب محتار فيما يريده الجانب الآخر. ولا يتعلق الأمر بعدم المعرفة للشواغل المشروعة للجانب الآخر.

ويجب أن يعملا للسلام أكثر من مجرد الكلام. وقد رأينا ما ينتج عن الكلام بدون عمل. إنه يشعل نار الريبة. ويقود إلى الصراع المباشر. ويُسكِت الذين يتكلمون من أجل السلام. ويُعَرِّض الذين لم يولدوا بعد إلى خطر دائم.

إن الهدف الأسمى لا يزال هو نفس الهدف. وعما قريب يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يبدؤوا العيش جنبا إلى جنب في دولتيهما في سلام وأمن في داخل حدودهما المعترف بها دوليا. ويجب ألا تكون عودة إلى هذه الحالة المزرية في المنطقة.

ولهذا ينبغي لإسرائيل أن تعالج الشعور المتزايد بالظلم لدى الشعب الفلسطيني، وأن تختار أن تكون شريكا مستعدا لمساعدة الفلسطينيين على تحقيق ونيل حقوقهم المشروعة.

ويجب على الجانب الفلسطيني أن يستجيب على نحو إيجابي وبالكامل للدعوات لوقف إطلاق النار. ويجب أن يفعل ذلك عن صدق، وأن يبدي تصميمه على مكافحة العناصر الإرهابية بعزم. ولا يمكن تمجيد الإرهاب.

والأمن حق مطلق لإسرائيل. والذين ينكرون هذا الحق أعداء للإسرائيليين والفلسطينيين معا، لأنهم يتلاعبون ويزايدون من أجل دوام العداء بين هذين الشعبين. ويعتقدون أنهم سيكسبون عندما يخسر هذان الاثنان. وهم المتطرفون من كل نوع وعقيدة.

والهجمات الموجهة من الأراضي اللبنانية إلى إسرائيل والتي تنتهك الخط الأزرق تهدف إلى توسيع مساحة الصراع، وهي تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أيضا. وهذا الأسلوب الجبان لا يمكن أن يُسمح له بالعمل. ويجب على ''مجموعة الأربعة'' والميسرين الآخرين أن يبقوا المسألة قيد نظرهم، وخاصة في الوقت الذي تبرز فيه الأفكار المتعلقة بشكل ما بالوجود الدولي إلى مقدمة جدول الأعمال.

ومن الواضح أن الحالة خطيرة وأننا نحتاج إلى أكثر من انفراج في العلاقات. إننا نحتاج إلى جهود تنظر من منظور مستقبل المنطقة بأسرها.

وتركيا مستعدة للإسهام في كل هذه الجهود الموجهة إلى العمل لصالح مستقبل أكثر إشراقا وأكثر تبشيرا بالخير للمنطقة، وستواصل العمل جاهدة في سبيل تحقيق هذه الغاية السامية.

وقبل أن أختتم، اسمحوا لي أن أقول هذا. إننا ندعو بالرحمة لأولئك الأشخاص الأبرياء من الجانبين الذين فقدوا أرواحهم.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على قيامكم بعقد جلسة علنية أخرى عن الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية.

تواصل إسرائيل حملتها العسكرية القاسية في سائر أنحاء الضفة الغربية. وهي بذلك تكشف مرة أخرى عن طابعها العدواني وغير المشروع وتعرضه أمام العالم بأسره. وجريا على عادة إسرائيل، تمثل هذه الحملة انتهاكا صارخا للقرارين الإضافيين لمجلس الأمن اللذين يمثلان إرادة المجتمع الدولي. وهي علاوة على ذلك، تعتبر تحديا للرأي العام العالمي الذي أعرب عن سخطه على نطاق واسع إزاء الجرائم التي ترتكبها حاليا القوات الإسرائيلية المدججة بالسلاح ضد المدنيين العزل.

ويجب أن يفهم هؤلاء الإسرائيليون الذين قاموا بتنسيق المجزرة الحالية ضد الفلسطينيين أنهم يشنون حربا مخزية. فهم يشتبكون مع شعب لا يمتلك دبابات ولا مروحيات ولا طائرات ف - ١٦ ولا حتى قذائف مضادة للدبابات. والذين يطلقون العنان لجيش مدجج بالسلاح ضد المدنيين يعتبرون مجرمي حرب، وليس بوسع الذين قاموا بتسليح وتجهيز هذا الجيش المتهور أن يتهربوا من المسؤولية. ونعتقد بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يباشر باتخاذ الخطوات الضرورية لتقديم مجرمي الحرب إلى العدالة. وتعتبر المحكمة الجنائية الدولية التي سيبدأ نفاذها قريبا الجهاز المناسب للنظر في هذه المسألة.

وما فتئت سياسة النظام الإسرائيلي تتمثل دوما في دفع الشعب الفلسطيني إلى اليأس والقنوط. وعلى غرار ذلك، فإن الإسرائيليين لم يعتزموا مطلقا التقيد بأحكام الاتفاقات التي وقَّعوها مع الفلسطينيين. وعلى الرغم من أنهم التزموا ظاهريا بما يسمى اتفاق الأرض مقابل السلام، فإنهم لم يوقفوا بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٣. وتشهد الزيادة الهامة في السكان والأراضي في إطار المستوطنات اليهودية غير المشروعة في تلك المناطق خلال السنوات التسع الماضية، بما في ذلك بناء ٣٤ مستوطنة يهودية جديدة في العام الماضي، على أن الإسرائيليين لم يكونوا مطلقا جادين إزاء الاتفاقات التي وقعوها مع الفلسطينيين. وبعبارة أخرى، لا يزال النظام الإسرائيلي يستعمر الأرض التي يتظاهر بالتفاوض على الانسحاب منها.

وبالمثل، وصل النظام الإسرائيلي حاليا، وبعد سنوات من التشاقل، إلى التخلي عن الادعاء الفارغ بأنه يسعى إلى السلام. فقد خرج الجيش الإسرائيلي لإبادة جميع المؤسسات الفلسطينية وتقويض العملية التي مر عليها تسع سنوات. ويؤدي ذلك بصورة خاصة إلى تحقيق الأهداف الإيديولوجية للزمرة التي تحكم في إسرائيل حاليا. علاوة على ذلك، يسعى الإسرائيليون، من خلال غزو المناطق الفلسطينية واللجوء إلى الأساليب الوحشية، إلى إيجاد المزيد من الكراهية، مما يؤدي إلى تهيئة الظروف عمدا للمزيد من المقاومة من جانب الفلسطينيين وما يتبع ذلك من أعمال عنف.

وتنطبق هذه السياسة العدوانية الإسرائيلية على لبنان أيضا. وقد قامت الحكومة اللبنانية بلفت انتباه الأمين العام للأمم المتحدة إلى ما قامت به القوات المسلحة الإسرائيلية خلال السنتين الماضيتين من انتهاكات يومية تقريبا لحدودها. وقيام الطائرات الإسرائيلية باختراق حاجز الصوت فوق البلدات والقرى اللبنانية يمثل أحد الأمثلة الرتيبة على مثل هذه الانتهاكات الحدودية، التي ترقى إلى مستوى أساليب التنمر وتهديد البلدان المجاورة. وتؤكد كلتا الحكومتين المعنيتين في المنطقة أن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لم ينفذ تنفيذا كاملا. ولا حاجة بنا إلى التذكير بأن الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من جنوب لبنان لم يتحقق إلا بعد سنوات من المقاومة البطولية للشعب اللبناني. وإنني أعلن هنا عن رفض ادعاءات الممثل الإسرائيلي في هذا المجلس وأؤكد أن حكومتي ليس لها أي علاقة بالوضع على طول الخط الأزرق.

ولا يكتفي الجيش الإسرائيلي بمواصلة ذبح الفلسطينيين، وإنما يستخف في سياق ذلك بجميع أحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، ولا سيما تلك الأحكام التي تحظر استعمال القوة بشكل عشوائي وغير متناسب فضلا عن المعاملة المهينة للسكان المدنيين والاعتداء على الأماكن المقدسة. وفي ظل هذه الظروف، فإن أعمال الإسرائيليين لا تقتصر على إبداء الازدراء بالقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بعد عشرة أيام من اتخاذه، وبالقرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) فحسب، وإنما تعتبر أيضا دلالة على أنهم يخططون لمواصلة غزوهم لعدة أسابيع، إن لم يكن لعدة أشهر قادمة.

ونعتقد بأنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يقف مكتوف اليدين ويدع سلطته تنحسر. ولقد حان الوقت كي يتصرف المجلس بمزيد من الحزم ويطلب الامتثال لقراراته بموجب الفصل السابع من الميثاق. كما حان الوقت كي ينظر المجلس بجدية في إنشاء قوة دولية لتوفير الحماية الأساسية للمدنيين الفلسطينيين العزل.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم يا سيادة الرئيس، وأعضاء المجلس، على عقد هذه الجلسة العاجلة للنظر في الحالة الخطيرة في فلسطين، حيث يجد وفدي نفسه مضطرا لمخاطبة المجلس مرة أخرى.

فقد ازداد تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أن اجتمع المجلس لآخر مرة. ويتواصل الهجوم بآلة إسرائيل العسكرية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته بدون هوادة، مخلفا في أعقابه الموت والدمار. وأبلغ السفير الفلسطيني القدوة أمس المجلس بآخر التطورات، التي أيدت التقارير الإعلامية العديد منها. وباختصار، الحالة خطيرة للغاية وتتطلب قيام المجلس باتخاذ إجراء فوري.

وفي محاولة لتهدئة الحالة المتفجرة اتخذ المجلس القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). لكن مما يأسف له وفدي – وأعضاء المجلس أيضا على ما أثق به – أن إسرائيل اختارت تجاهلها. وتستمر

إسرائيل، في تحد للنداءات المتكررة للمجلس، في غزوها الوحشي للأراضي الفلسطينية. بل هي تهمل حتى النداءات المتكررة من أصدقائها، بمن فيهم الولايات المتحدة، للكف عن مواصلة الأعمال العسكرية وسحب قواتها فورا من البلدات والمدن الفلسطينية التي احتلتها.

وتشير التقارير الآن إلى أن هناك على ما يبدو انسحابا جزئيا من منطقتين فلسطينيتين، طولكرم وقلقيلية، لكن ربما كان هذا الانسحاب مجرد حركات تكتيكية مؤقتة لتخفيف الضغط من المجلس والمجتمع الدولي. وتعتبر عمليات الانسحاب الجزئية هذه غير مقبولة. ويجب أن يوضح المجلس لإسرائيل أنه يتوقع انسحابا فوريا وكاملا. وينبغي ألا يتوقف الانسحاب على ما يعتبره الجيش الإسرائيلي مناسبا لعملياته. فهو مطلب قانوني فرضه المجلس على دولة عضو في المنظمة ويجب أن يحترم.

ولذلك، فإنه يتعين على المجلس أن يمارس سلطته بصورة كاملة وفعالة وأن يطالب إسرائيل بأن تمتثل حالا للقرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). وإذا ما واصلت إسرائيل إهمال طلب المجلس، فينبغي له أن ينظر بجدية في اتخاذ التدابير التأديبية ضدها، على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

وقد طالب وزراء خارجية الدول الإسلامية، في اجتماعهم في كوالالمبور، بفرض الجزاءات ضد إسرائيل. ولو تجرأت أي دولة أخرى لتتحدى المجلس لتم التعامل معها بصرامة. وذلك هو الملاذ الوحيد الذي بقي للمجلس، لإعادة إسرائيل إلى رشدها وجعلها تتخلى عن خيارها العسكري لتتخذ خيار المفاوضات، لمصلحة السلام الدائم في المنطقة. ويجب على المجلس أن يتصرف بسرعة وحسم، من أجل شعب فلسطين، ومن أجل المجلس نفسه؛ وهو ليست لديه سعة من الوقت والمناشدات التي تقع على أُذن صمّاء لن تعزز سلطة المجلس. ويوافق وفدي تماما على أن المطلوب الآن ليس مزيدا من البيانات أو القرارات ولكن قيام المجلس بعمل ملموس لدعم قراراته. ويجب أن تُبلَّغ إسرائيل بأن المجلس جاد في عمله وأنه يتوقع أن يرى انسحابا فوريا وكاملا للقوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها في الأسابيع الأخيرة. ويجب أن تبلّغ بأن تبدأ عملية السلام على وجه الاستعجال.

ويتطلع وفدي إلى الجهود التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول. ونأمل أن يجتمع بكل الجهات المؤثرة الرئيسية، وليس أقلهم الرئيس الفلسطيني عرفات. فالرئيس عرفات هو الرئيس المنتخب والمعترف به للشعب الفلسطيني. ويجب أن يعامل بالكرامة والاحترام اللائقين بمنصبه. ويجب ألا يوضع موضع الشيطان وألا ينصرف الاهتمام عنه ولكن ينبغي أن يؤخذ بجدية بصفته محاورا هاما، بل ولا غنى عنه في عملية السلام. ويجب علينا جميعا أن نتذكر أنه ليس الرئيس عرفات الذي أثار هذه الأزمة التي استمرت ١٨ شهرا، بل السيد شارون، بزيارته الاستفزازية المتعمدة لمجمع المسجد الأقصى. ومن دواعي السخرية، في الواقع، أن الرئيس عرفات، هو الذي بذل العديد جدا من الجهود بحثا عن السلام منذ مؤتمر مدريد وأوسلو، هو الذي يعامل كالشيطان ويجري تجاهله، في الوقت الذي نعلم فيه جميعنا أن هذه الانتفاضة الثانية قد تسببت فيها الزيارة الاستفزازية التي قام بها السيد شارون.

إن تعنت إسرائيل في وجه المطالب المباشرة لمجلس الأمن يمثل تحديا مباشرا لسلطة المجلس. ولا يمكن تجاهله إلا على حساب مصداقية المجلس، التي تتعرض للشك الآن. واستمرار التحدي الإسرائيلي من شأنه أن يشكل صدا وقحا وإهانة للمجلس، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبلها. والخطب الحماسية التي أدلي بها في المجلس بشأن هذا

الموضوع تشهد على ذلك. ويجب أن تحرك المجلس إلى العمل.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الأردن. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين (الأردن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود أن أشكر لكم اهتمامكم واستجابتكم السريعة لعقد هذا الاجتماع الطارئ للنظر في استمرار تأزم وتدهور الأوضاع في منطقتنا.

إن التصعيد الإسرائيلي المتمثل في اعتداءات الدولة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، ولا سيما في مخيم جنين ونابلس، يشكل عدوانا إجراميا بشعا، ونحن ندين بشدة هذا العدوان. ونذكر الحكومة الإسرائيلية بأن ما تقوم به من أعمال في المناطق الفلسطينية المحتلة يشكل خرقا صارخا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين، وهذا ما عبّر عنه مجلس الأمن.

لقد آن الأوان لأن تدرك الحكومة الإسرائيلية أن الخيار العسكري ليس حلا لأية أزمة، بل إن التصعيد والعنف لا ينتجان إلا مزيدا من العنف وسيؤديان إلى تعميق الفجوة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. ومن هنا فإن الأردن يشدد على أن المخرج السياسي هو السبيل الوحيد لتخطي هذه الأزمة. وعليه فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) والقيام بسحب قواتها بشكل فوري وكامل من الأراضي والمدن التي أعادت احتلالها، وفك الحصار عن القيادة والشعب الفلسطينيين والبدء في تنفيذ خطة تنيت وتوصيات لجنة ميتشيل تمهيدا للشروع في استئناف مفاوضات الوضع النهائي من النقطة التي توقفت عندها.

ويكرر وفد بلادي دعوته مجددا إلى مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق من خلال إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة قرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) دون إبطاء، والعمل على إرسال قوة دولية لحماية الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): إننا نشارك وفدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة التي تزداد سوءا على الدوام في الأراضي المحتلة، والتي تشكل سببا متزايدا للقلق البالغ والأسى العميق لنا جميعا. ومنذ ٢٩ آذار/مارس، أدلينا ببيانين بشأن بند جدول الأعمال هذا، موضحين موقفنا أمام المجلس. ولذلك سأوجز في كلامي.

إن البيان الذي أدلى به مؤخرا بيتر هانسن، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذي يؤكد على الحالة المؤلمة للمدنيين في مخيمي بلاطة وجنين للاجئين، محزن للغاية فعلا ويتكلم عن نفسه. وأعمال إسرائيل العسكرية ضد المدنيين الأبرياء لن تخدم بأي حال مصالحها على الوجه الأفضل أو توفر الأمن الذي تسعى إليه لشعبها. ولا يمكن أن يكون هناك تبرير لتوجيه العنف إلى المدنيين الأبرياء.

والقرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، التي اعتمدها مؤخرا مجلس الأمن، توفر دليلا تفصيليا لاستعادة الحياة الطبيعية. وإننا ندعو الطرفين مرة أخرى إلى تنفيذ تلك القرارات. ويجب على إسرائيل أن تسحب قواتها من الأراضي المحتلة فورا، ويجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار يتلوه استئناف

المفاوضات. وذلك هو الرأي الذي عبّر عنه المجتمع الدولي بوضوح وفي وحدة.

ونفهم أن مجلس الأمن اجتمع بالممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين يوم أمس. ونأمل أن يسهم هذا التفاعل في التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن وأن يمهد الطريق لاستئناف الحوار والمفاوضات، حتى يتسنى للشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني أن يعيشا جنبا إلى جنب في داخل حدود آمنة ومعترف بها، وأن يمهد الطريق أيضا للسلام الدائم في المنطقة.

وفي بياناتنا السابقة، شددنا على أن الرئيس عرفات، الذي يحظى بتأييد واحترام واسعين، هو رمز الدولة الفلسطينية. وإن خيره وسلامته يشكلان أيضا شاغلا ذا أهمية قصوى للمجتمع الدولي. وإننا نكرر التأكيد على أنه ينبغي رفع كل القيود المفروضة عليه فورا لتمكينه من الاضطلاع بدوره المشروع.

ومن الأسباب الأخرى التي تثير قلقا بالغا استمرار انتهاكات الخط الأزرق. وهذه تهدد بزيادة تفاقم الحالة في المنطقة. وهي تشكل أيضا تهديدا لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ونحن نحث على وقف هذه الانتهاكات فورا ومراعاة حرمة الخط الأزرق.

إن الحالة في الشرق الأوسط خطيرة بدرجة مخيفة. وفي ٧ نيسان/أبريل دعا المجلس الطرفين إلى التعاون الكامل بنية حسنة مع الوزراء والمبعوثين الخاصين من "مجموعة الأربعة" ومع الأمين العام، وخاصة في سياق الزيارة المقبلة التي يقوم بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة. ونحن نحث مجلس الأمن على العمل بكد مع الأطراف المعنية للإنهاء الفوري للعنف الذي أحدق بالمنطقة والذي يمكن أن تكون له آثار واسعة النطاق. ونعرب للمجلس عن دعمنا الكامل له في مساعيه.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليمن. أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الأشطل (اليمن) (تكلم بالعربية): قبل أيام فقط وقف وفد بلادي مع عدد كبير من الوفود مطالبين المجلس بتحمل مسؤولياته عن ردع العدوان الإسرائيلي على فلسطين ووقف هجمة الآلة العسكرية الإسرائيلية المتعطشة للدماء على الشعب الفلسطيني الأعزل. وكان أن أصدر المجلس القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) والقرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وهما القراران اللذان رفضتهما إسرائيل عمليا وراوغت في الالتزام بهما فعليا.

لقد نبهنا مرارا إلى خطورة التباطؤ في وقف العدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد في الوقت الذي كان واضحا أن بعض أعضاء المجلس كان مستعدا لقبول مزاعم إسرائيل الخادعة بأن هجمتها العسكرية إنما كانت حربا ضد الإرهاب. وقد وضح اليوم لكل ذي عقل سليم بأن تلك مقولة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب. فها هي القوات الإسرائيلية تحاصر القرى والمدن الفلسطينية بكاملها، وتطلق الصواريخ والمدفعية من الأرض والجو على سكان تلك المدن العزّل، لا تفرِّق في ذلك بين طفل أو يافع أو بين ناشط ومواطن عادي. وها هي القوات الإسرائيلية تدمر المنازل والبنى الأساسية بطريقة همجية وتمنع الماء والغذاء والأدوية عن السكان جميعهم وتمنع سيارات الإسعاف من الوصول إلى الجرحى وتطلق الرصاص على وسائل الإعلام التي تحاول أن تنقل صورة أمينة لما يجري.

إن إسرائيل هي الدولة التي تدّعي الديمقراطية وتزعم أنها تنشد السلام ويتبجح رئيس وزرائها بأن غرضه هو السلام ولو على جثث أبناء الشعب الفلسطيني ويرجو الأمن لإسرائيل ولو على مستقبل ووجود الفلسطينيين. ولسنا

ندري ما هو السلام الذي تدعي الحكومة الإسرائيلية أنها تنشده إذا ما سمح لها بالمضي بعدوانها الوحشي، واستمرت بتدمير كامل البنية الأساسية للمناطق الفلسطينية ومؤسسات السلطة الفلسطينية وتصفية الجزء الأكبر من القيادات الفلسطينية.

ولنا أن نتساءل كيف يمكن بعد ذلك العودة كما يزعم شارون إلى مفاوضات السلام؟ وعلى ماذا ستكون المفاوضات ومع من؟

من الواضح أن إسرائيل قد فسّرت تقاعس مجلس الأمن عن تنفيذ قراره ١٤٠٢ (٢٠٠٢) والطلب منها وقف عدوانها فورا بأنه تخاذل في الإرادة وعجز عن التنفيذ.

وجاءت عربدة القوات الإسرائيلية لتعكس هذا الإدراك ولتؤكد بما لا يدع مجالا للشك في أن الحكومة الإسرائيلية لا تقيم وزنا لهذا المجلس ولا تأبه لقراراته. ويبدو لنا أن بعض أعضاء المجلس نسوا بأن سياسة الاسترضاء التي جربتها الحكومة البريطانية لدرء مزيد من العدوان النازي على بلدان وسط أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية قد فشلت في ردع العدوان في مهده.

ولأننا نعي تجربة الأمس القريب، نهيب بالمجلس أن يبادر وبشكل حازم إلى اتخاذ تدابير فورية لوقف المجازر التي ترتكبها القوات الإسرائيلية وتحصد المزيد من أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل في كل يوم.

إننا لا نطلب من المجلس أكثر من فرض قراراته وإجبار إسرائيل على الالتزام ليس فقط بالاتفاقات القانونية التي وقّعتها مع ممثلي الشعب الفلسطيني وأعلنت التزاماتها بها ولكن أيضا بالالتزامات القانونية والأخلاقية في إطار اتفاقات حقوق الإنسان وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة. كما أننا نطالب بفرض الفصل السابع من الميثاق إذا ما رفضت إسرائيل وتمادت في رفضها تنفيذ قرار مجلس الأمن. ذلك بالإضافة إلى ضرورة توزيع قوات حفظ السلام في المناطق الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل موريتانيا. أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ولد دادا (موريتانيا) (تكلم بالعربية): للمرة الثانية في أقل من أسبوع، نجتمع في ظل ظروف لا يوجد فيها من دواعي السرور إلا الفرصة التي أتيحت لي ثانية لأتوجه إليكم، يا سيادة الرئيس، بالشكر على استجابتكم السريعة لطلب المجموعة العربية بعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن والمخصصة لمعالجة الأوضاع الخطيرة والمتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن هذه الجلسة ليست في الحقيقة إلا برهانا إضافيا على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية، واعتبارا للوضع الحالي المتفجر، أخص بالذكر القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

وإنه لمن المؤسف أن يعقد مجلس الأمن جلسات متتالية للتأكيد من جديد على تطبيق قرارات كان قد اتخذها من قبل.

والامتناع عن تطبيق قرارت المجلس وما نتج عن ذلك من تطورات خطيرة من الناحية الإنسانية، حيث بات الشعب الفلسطيني مهددا بكارثة إنسانية مؤكدة إن لم يتم التدخل العاجل لتوفير الحماية اللازمة لهذا الشعب الأعزل، أصبحا من العوامل التي تضع هذا المجلس على محك المصداقية وتستوجب منه القيام بالمهام التي أسندت إليه وفقا لميثاق منظمتنا.

ومن أولى الأولويات فرض المجلس تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وتمكين الهيئات الإنسانية

من ممارسة أعمالها في الأراضي الفلسطينية المحتلة دونما أي قيد أو شرط.

وإننا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، إذ نعرب مجددا عن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق ورمز كفاحه القائد المجاهد فخامة الرئيس ياسر عرفات، نطالب المجلس باتخاذ إجراءات تناسب مسؤولياته ومتطلبات الوضع الذي لم يعد يحتمل أي تأخير.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي ممثل الإمارات العربية المتحدة. أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الشامسي (دولة الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، في البداية أود باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة الهامة، والتي نأمل أن ترتقي نتائجها إلى مستوى الأحداث الاستثنائية المتفاقمة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن هذا هو الاجتماع الثامن الذي يعقده مجلس الأمن الدولي بصورة طارئة في غضون أقل من أسبوعين للنظر في الأوضاع الخطيرة والمتدهورة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب تواصل المجازر وجرائم الحرب والإبادة الجماعية والاعتقالات التعسفية والتدمير الوحشي المنظم التي تنتهجها قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي المدججة بأخطر أنواع السلاح الثقيل والعتاد المحرم دوليا ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل. فبالرغم من إصدار المجلس لقراراته ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) والتي تطالب جميعها إسرائيل بوقف عدوانها على الفلسطينيين وانسحابها دون إبطاء من أراضيهم التي أعادت احتلالها مؤخرا بقوة السلاح والنار، إلا أننا وللأسف الشديد وجدنا هذه الحكومة خلال اليومين الماضيين وعلى غرار مواقفها طوال العقود الماضية تتعمد تتجاهل التزاماتها القانونية المنصوص عليها في جملة هذه القرارات الدولية الهامة، فضلا عن النداءات الدولية الأخرى التي تطالبها بوقف انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والمتنافية مع كافة مبادئ القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المعنية بحماية المدنيين وممتلكاتهم وقت الحرب.

لقد تناقلت شاشات التليفزيون ووكالات الأنباء العالمية صباح أمس خطاب رئيس وزراء إسرائيل إرييل شارون الذي أعلن خلاله وعلى الملأ عن عزمه مواصلة عملية اجتياحه الدموية الباطلة للأراضي والمدن الفلسطينية مبررا بأن أهداف هذه العملية لم تنته بعد، إن إصدار مثل هذه التصريحات الاستفزازية والخطيرة عن هذا المسؤول الإسرائيلي المعروف بتطرفه وعنصريته الشديدة ضد الفلسطينيين والعرب، إنما يكشف مجددا للعالم عن نوايا إسرائيل الحقيقية والهادفة ليس إلى نسف إنجازات اتفاقيات أوسلو وقطع كل خطوط رجعتها إلى طاولة مفاوضات السلام فحسب، وإنما أيضا إلى إعادة فرض شكل آخر من واقع احتلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية تحت ما يسمى بالمناطق الأمنية العازلة في عمق الأراضي الفلسطينية على امتداد الخط الأخضر الفاصل، فضلا عن قتلها وتهجيرها لأكبر قدر ممكن من أبناء الشعب الفلسطيني العزل لتحقيق مطامعها الأيديولوجية التوسعية التاريخية على حساب حقوقهم الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها إقامة دولة فلسطين المستقلة التي أكد عليها القراران ١٨١ (١٩٤٧) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

إن التراخي الذي أبداه مجلس الأمن إزاء التطورات الخطيرة المتصاعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أحداث تدنيس شارون وجنوده لباحة الحرم الإبراهيمي عام ٢٠٠٠، وعدم استجابة هذا المجلس حتى الآن لنداءات إرسال قوات

دولية تكفل حماية المدنيين الفلسطينيين من حرب الإبادة الإسرائيلية ضدهم، إنما نعتبره السبب الأساسي الذي ساهم في تشجيع إسرائيل على إهانة وعزل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بعد التدمير الكامل لمقر قيادته، فضلا عن استفحال عدوانها وعبثها غير المسؤول في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وارتكابها لأبشع مجازر القتل والاغتصاب والنهب والاعتقال الجماعي، ولا سيما في مخيمات جنين ونابلس للاجئين التي ما زال ينتشر بها جثث المئات من الشهداء الفلسطينيين المتعذر دفنهم حتى هذه اللحظة نتيجة لاستمرار القصف الهمجي وعمليات القتل الإسرائيلية بدم بارد.

وعليه فإننا نطالب مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهة المناط بها مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين بأن يتخذ اليوم وتحت الفصل السابع من الميثاق الإجراءات المناسبة والحاسمة التي تضمن امتثال الحكومة الإسرائيلية للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) وكذلك تنفيذها العاجل وغير المشروط لجميع التزاماتها القانونية والأخلاقية والسياسية الأخرى تجاه الشعب الفلسطيني والمنصوص عليها في اتفاقيات السلام المبرمة. وندعو في هذا السياق أيضا مجلس الأمن وبصفة خاصة بعض الدول الفاعلة فيه للتخلي عن سياسة إزدواجية المعايير التي جعلت إسرائيل تشعر وتتصرف وكأنها دولة فوق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بل وشجعتها على التمادي في سياستها العدوانية ضد الفلسطينيين، وفي تهديدها المباشر لأمن واستقرار كافة دول وشعوب المنطقة ككل.

كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي رحبت بالتصريحات الأخيرة الصادرة عن الرئيس الأمريكي جورج بوش والتي تدعو إسرائيل للانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية التي أعادت احتلالها ووقفها للاستيطان والحصار، إنما تعتبر هذه التصريحات الأمريكية خطوة إيجابية نحو تحقيق السلام، وعليه فإننا نحث الولايات المتحدة على تطوير هذه الخطوة البناءة من خلال بذل المزيد من الضغوطات الحقيقية على الحكومة الإسرائيلية عبر وزير خارجيتها الذي يقوم حاليا بمهمة رسمية في المنطقة، وذلك لحملها على وقف كل ما ترتكبه من جرائم حرب وتعذيب وتنكيل بشعة ضد الفلسطينيين، والعمل على انسحابها الفوري وغير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية التي أعادت احتلالها، ورفع حصارها الظالم والمهين الذي تفرضه منذ أسابيع على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وباقي المدن والقرى والمخيمات التي تعمدت اجتياحها بقوة الدبابات والمجنزرات والطائرات الحربية، كما نطالب بضرورة إيفاد بعثة مراقبة دولية عاجلة للأراضي الفلسطينية المحتلة لضمان حماية الفلسطينيين، وكفالة الوصول الآمن لقوافل الإغاثة والمساعدات الإنسانية والطبية الدولية للآلاف من ضحايا ومتضرري جرائم هذه الحرب الإسرائيلية.

إننا إذ ندعو مجددا المجتمع الدولي إلى أن لا تنطلي عليه المحاولات المتكررة للحكومة الإسرائيلية والرامية إلى تشبيه ما تقوم به حاليا من جرائم حرب منظمة ضد الشعب الفلسطيني ومدنه بما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحتها للإرهاب الدولي إثر وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الماضي، ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد على ضرورة قيام مجلس الأمن بالتمييز ما بين حق الشعب الفلسطيني المشروع في الدفاع عن النفس ومقاومة الاحتلال حتى تحرير أرضه وإقامة دولته فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف من جهة، وبين الإرهاب الدولي الذي تنتهجه الحكومة الإسرائيلية من جهة أخرى، وذلك استنادا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتأكيدا على مصداقية العمل الدولي ضد الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل لبنان، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دياب (لبنان) (تكلم بالعربية): طلب مجلس الأمن في قراره ١٤٠٢ (٢٠٠٢) من إسرائيل أن تسحب قواتها من المدن الفلسطينية التي احتلتها مؤخرا، ودعاها إلى الجنوح نحو السلام عبر الرجوع إلى طاولة المفاوضات. وجاء الرد الإسرائيلي على هذا القرار بأن صعّدت قواتها أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، مخلفة القتل والدمار في صفوف المدنيين الفلسطينيين.

وفي أقل من أسبوع، ونظرا لخطورة التصعيد والتعنت الإسرائيليين في تطبيق القرار ١٤٠٢، أصدر مجلس الأمن قراره ١٤٠٣ (٢٠٠٢) الذي طالب إسرائيل بتنفيذ قراره السابق "دون إبطاء".

وبينما فسر أعضاء مجلس الأمن والأمين العام ورؤساء الدول المعنية، ومنهم الرئيس الأمريكي، أن ما عناه مجلس الأمن بعبارة "دون إبطاء" هو أن على إسرائيل تنفيذ الانسحاب حالا من الأراضي الفلسطينية، فإن شارون قدم تفسيره الخاص لهذا القرار وأعلن أنه "سوف يعجل في التوغل"، وفسر عبارته هذه بأنه سوف يأمر قواته بمتابعة التوغل داخل الأراضي الفلسطينية حتى استكمال مهمتها، وذلك في تحد صارخ لقرار مجلس الأمن. وقد حان الوقت، سيدي الرئيس، لمجلسكم الموقر لكي يضع حدا لهذا الاستخفاف الإسرائيلي بقراراتكم، وأن يفرض على إسرائيل تنفيذها.

تزداد المأساة الإنسانية بين السكان المدنيين الفلسطينيين، ويزداد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الأعزل وعلى المنظمات الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وعلى أفراد الأجهزة الطبية والإنسانية وسيارات الإسعاف وحتى الصحافيين. وتخرق إسرائيل بذلك كل القوانين والأعراف الدولية، بما فيها القانون الإنساني الدولي وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وبالرغم من التعتيم الذي تفرضه إسرائيل على المجازر التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، بدأ يتضح بأن ما ترتكبه إسرائيل في المدن الفلسطينية، بما فيها نابلس وجنين يشكل جرائم حرب.

ويهم وفد لبنان أن يوضح لمجلسكم الموقر بعض الحقائق تعقيبا على ما جاء في عدد من المداخلات التي ألقيت نهار أمس، وذلك على النحو التالي.

أولا، إن القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٨٧) كان قد اتخذهما مجلس الأمن في عام ١٩٧٨ ضد إسرائيل، وذلك بسبب اجتياحها للأراضي اللبنانية مخالفة بذلك كل المواثيق والأعراف الدولية، بما فيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وثانيا، أكدت الحكومة اللبنانية احترامها للخط الأزرق، وأعلنت صراحة عن عدم وجود نية للتصعيد أو لفتح جبهة جديدة. وتأكيدا لذلك عمدت القوى الأمنية اللبنانية إلى توقيف عدد من العناصر غير المنضبطة التي قامت ببعض الحوادث على الحدود وأحالتهم إلى المحكمة العسكرية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم. وفي هذا الإطار يحتفظ لبنان بحقه في تحرير كافة أراضيه في مزارع شبعا المحتلة بكافة الوسائل الممكنة.

وثالثا، لقد قدم لبنان اعتذاره وأسفه الشديدين، وعلى أعلى المستويات، إلى الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن عن الحادث المؤسف الذي تعرض له أربعة أفراد تابعين للقوة الدولية العاملة في الجنوب، واتخذت الحكومة اللبنانية الإجراءات الكفيلة بعدم تكرار هذه الحادثة وأحالت

مرتكبيها إلى القضاء اللبناني لمحاكمتهم وفق الأصول. وإن لبنان يثمن الدور الذي تلعبه قوات حفظ السلام فيه، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والتضحيات التي يقدمها أفرادها منذ عام ١٩٧٨ للحفاظ على الأمن والسلم وحماية المدنيين اللبنانيين الذين ما فتئت إسرائيل تهدد أمنهم منذ اجتياحها للأراضي اللبنانية. ولقد تمكنت المقاومة اللبنانية من تحقيق التحرير بفضل الشراكة الوثيقة التي بناها لبنان مع قوات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٨.

أخيرا، إن الطرف الذي يجب مساءلته عن نية التصعيد هو إسرائيل، التي عمدت منذ أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى خرق سيادة لبنان برا وبحرا وجوا بما يزيد عن ٣٠٠٠ خرق، كما قامت إسرائيل مؤخرا بقصف بعض القرى اللبنانية المحررة وذلك باستعمال مدافع من عيار ١٥٥ ملليمترا.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية كوريا، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صن جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعادة عقد هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط.

إن جمهورية كوريا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار تصاعد أعمال العنف في الشرق الأوسط. ونشعر بالحزن خاصة حيال الحالة الإنسانية السائدة في المنطقة، ونحث الأطراف الدولية على احترام القانون الإنساني الدولي بغية كفالة حماية المدنيين، فضلا عن سلامة العمال الدوليين العاملين في المجال الإنساني.

وتعارض جمهورية كوريا بحزم أي شكل من أعمال العنف التي تعرض للخطر الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونشاطر جميع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين الرأي بأن العنف لا يمكن أن يكون حلا للحالة الراهنة. ولا يمكن للطرفين أن يتوصلا إلى سلام دائم في الشرق الأوسط إلا عن طريق إجراء حوار سياسي ومفاوضات سياسية.

وفي ذلك الصدد، تقدم حكومتي دعمها بلا تحفظ لقرارات مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، التي تدعو إلى تطبيق فوري لوقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية. ونرحب كذلك بخطة تينيت وبتوصيات ميتشيل الواردة في تقريره باعتبار ذلك إطارا فعالا لتحقيق السلام في المنطقة. وتعتقد جمهورية كوريا أنه ينبغي تنفيذ تلك المبادرات فورا.

ونأمل في ذلك السياق أن ينجم عن زيارة كولن باول، وزير خارجية الولايات المتحدة، إلى المنطقة وقف لإطلاق النار وإجراء مفاوضات ذات معنى. وفي الوقت نفسه، نشيد بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تحقيقا للسلام، ولا سيما جهود المبعوثين الدوليين "الأربعة".

وتعتقد حكومة جمهورية كوريا أن عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين تتصف بأهمية حاسمة حيال تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم بأسره. وامتداد الصراع المحتمل إلى مناطق أخرى هو مصدر قلق خطير. وما يقلقنا بشدة على وجه الخصوص هو اندلاع العنف في الآونة الأخيرة على طول الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان.

إننا نضم صوتنا إلى المجتمع الدولي في دعوة كلا الطرفين لأخذ خلافاتهما إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع، امتثالا لقرارات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل نيبال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن سعادة وفدي الغامرة برؤيتكم، سيدي، تترأسون مناقشات مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل. أتمنى لكم النجاح وأؤكد لكم على دعم وفدي الكامل لكم في عملكم.

ويؤيد وفدي بالكامل البيان الذي أدلى به السفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا في مجلس الأمن في ٣ نيسان/أبريل بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز.

لقد ظل الشرق الأوسط طوال الشهور الماضية يفور غضبا بسبب العنف. وتصاعد العنف بدرجة أكبر وتدهورت الحالة أكثر في الأسبوع الماضي بعد أن أعادت قوات الأمن الإسرائيلية احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وتسببت دورة العنف هذه في خسارة فادحة في الأرواح الغالية، الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء، وهي توشك على تدمير ذات الأسس التي يمكن عليها بناء سلام طويل الأجل ودائم في المنطقة.

لا يوجد على الإطلاق أي أساس أخلاقي لتبرير قتل الأبرياء، بغض النظر عن هوية من يفعل ذلك أو الكيفية التي يفعل بها ذلك. إن استخدام القوة لم يسفر عن سلام دائم في الشرق الأوسط. وهو لن يحققه أبدا. كما لم يفض الهدوء النسبي الذي جاء عقب بدء عملية أوسلو إلى سلام شامل. ونحن نعلم الآن أنه لا بد أن ترافق وقف إطلاق النار والهدوء عملية سياسية تحقق الطموح الفلسطيني لإقامة دولة قابلة للحياة سياسيا واقتصاديا والطموح الإسرائيلي في الأمن. هذا وحده ما سيحقق سلاما شاملا في الشرق الأوسط.

واذا تركنا إسرائيل وفلسطين وحدهما فيبدو أنهما تفتقران إلى الإرادة السياسية لإيجاد تسوية للأزمة يتم التفاوض عليها. يجب أن يهب المجتمع الدولي لمساعدتهما. ويوفر قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الأساس لحل الصراع العويص في الشرق الأوسط، كما يتصور القرار التاريخي ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الأهداف النهائية لكلا الطرفين. ولكن قبل أن نبدأ في التركيز على الحل طويل الأجل لمشكلة الشرق الأوسط يجب تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) ويجب أن تنسحب إسرائيل فورا من الضفة الغربية وقطاع غزة. وما أن يتم تحقيق هذا الهدف سيتعين على كلا الطرفين التوجه إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل شامل بدون أي تأخير إضافي. واذا لزم الأمر، يجب أن يتخذ مجلس الأمن التدابير المناسبة لتنفيذ تلك القرارات.

من الواضح أنه سيتعين على الطرفين أن يتفقا بأنفسهما على إحلال السلام الشامل والاستقرار في المنطقة. ولكن مشاركة المجتمع الدولي البناءة والنشطة ستكون حاسمة في تحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، نرحب بإصرار إدارة الولايات المتحدة على الانخراط بشكل كامل في المساعدة على حل هذه الأزمة المؤلمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل نيبال على كلماته الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد طيب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): منذ أن أجرى مجلس الأمن نقاشه المفتوح قبل بضعة أيام فقط ساءت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بدرجة كبيرة، بالرغم من أن المجلس اتخذ مؤخرا قرارات هامة. هل يمكن أن

يكون هناك ضوء بنهاية النفق في وقت نشهد فيه بحزن شديد مذبحة ترتكب ضد الشعب الفلسطيني وأراضيه؟

ووفق الولاية التي أعطاها الميثاق لمجلس الأمن فإن مسؤوليته الرئيسية هي حفظ السلم والأمن. لذلك لا بد أن يظل المجلس صامدا في إصراره على التنفيذ الكامل والعاجل لقراراته ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، على التوالي. وحقيقة أن هذه القرارات ما زالت بلا تنفيذ تسبب قلقا شديدا لوفدي في الوقت الذي يستمر فيه قتل وتشويه المزيد من المدنيين الأبرياء في كل يوم يمر علينا، وذلك بسبب التوسع في العدوان العسكري لقوة الاحتلال. علاوة على ذلك، فإن من المؤلم وما يستحيل فهمه أن يُحرم آلاف المدنيين الأبرياء من أبسط احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية والطبية بينما يظلون هم وزعيمهم، الرئيس ياسر عرفات، تحت الحصار.

مثل هذا العمل المفرط لا يمكن تبريره وهو يتنافى مع القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الأساسية والقواعد التي تعيش بها الأمم المتحضرة. وهو يبرز قضية مسؤولية ومصداقية أعمال المجلس بالنسبة للأحوال الأقل خطورة لقضايا أخرى على جدول أعماله.

ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأنه يتعين على مجلس الأمن أن يغتنم هذه الفرصة فينفذ ولايته المحددة على الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وينبغي أن يشمل هذا التنفيذ، ضمن أمور أخرى، النشر العاجل لقوة أمن دولية لحماية المدنيين، على سبيل الأولوية، وإقامة السلام والوضع الطبيعي في هذه الأراضي التي عصفت بها الحرب.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أراكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن من أجل التعامل العاجل مع العنف المتواصل والحالة المتدهورة في الشرق الأوسط.

لقد دفعت خطورة الحالة بمجلس الأمن إلى إصدار ثلاثة قرارات مؤخرا: ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، الذي يدعو إلى التنفيذ الفوري للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بدون تأخير. إننا نؤيد تلك القرارات ونحث على تنفيذها الفوري والكامل.

إن وفدي يشارك اليوم لا للإعراب عن قلقنا الشديد إزاء العنف المتصاعد في المنطقة فحسب، ولكن أيضا لإظهار التزامنا بالسعي إلى سلام عادل ودائم. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي وحكومتي على النحو الأوفى كل الجهود المبذولة حاليا والرامية إلى تحقيق هذه الغاية، بما في ذلك مشاركة الولايات المتحدة بصورة مباشرة. ولن تحسم هذه الأزمة بحل عسكري. وليس ثمة فرصة للنجاح في التغلب عليها إلا بحل سياسي. ونشعر أيضا بقلق بالغ إزاء تزايد حالة الطوارئ الإنسانية في الأراضي المحتلة.

لقد أعلن المجتمع الدولي وأظهر استعداده للمساعدة في التوصل إلى سلام وأمن شاملين وعادلين ودائمين في المنطقة. ولهذا، يرحب وفدي بالفرصة التي تهيأت من أجل إقامة سلام مستدام ودائم بفضل الاقتراح الرامي إلى إنشاء آلية رصد تابعة لطرف ثالث. ولقد أوضحت بجلاء المناقشة التي جرت بالأمس دعم المجتمع الدولي لهذه الآلية. ونعتقد بأنه ينبغي متابعة هذا الاقتراح بقوة.

لقد تم إرساء العناصر المكونة للسلام. فلقد قبل الطرفان كلاهما بخطتي ميتشل وتنت، ولقد مهدت القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) السبيل من أجل القيام بعمل فوري. وساهم مؤتمر القمة

الـذي عقدتـه جامعـة الـدول العربيـة مسـاهمة لهـا شـأنها في تشـكيل موقـف مشـترك لتعزيـز السـلام في المنطقـة. وهـذه مساهمة هامة في عملية السلام، يرحـب بهـا وفـدي ترحيبـا تاما.

ونأمل أيضا أن يحدد أي قرار يتخذه مجلس الأمن في القريب بشأن هذه المسألة التدابير العملية لتنفيذ وقف إطلاق النار وأن يمهد السبيل لتحقيق سلام دائم في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أبدي بعض التعليقات بشأن بيانات معينة أدلي بها حتى الآن. وأود أن أبدأ بالرد على البيان غير المسؤول الذي أدلى به بالأمس المراقب الدائم لفلسطين، الذي أشار إلى بيان إسرائيل، في بداية هـذه المناقشة، بسلسلة مـن العبـارات الازدرائية - وبصراحة تامة - العبارات غير الدبلوماسية التي لا تليق بمناقشة ذات طابع جاد كهذه المناقشة.

ولا يسعني إلا أن أتذكر استخدام المراقب الدائم لفلسطين لعبارات مماثلة غير مسؤولة في رسالته المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام والمتضمنة في الوثيقة S/2002/39، ردا على اعتراض إسرائيل لشحنة تتألف من خمسين طنا من الأسلحة المتطورة وغير القانونية التي كانت في سبيلها إلى الإرهابيين الفلسطينيين. ووصف المراقب الدائم لفلسطين ادعاءات إسرائيل بأن المسؤولية الرسمية عن تلك الشحنة تقع على عاتق الفلسطينيين بأنها "تجافي المنطق" وادعى بأنه لا يمكن أن يصدقها أي شخص عاقل صائب الفكر. وكتب في الفقرة الثانية - وأنا أقتبس من النص الرسمي:

"القصة التي ترويها إسرائيل تجافي المنطق وأي تفكير سليم. فلا يمكن أن يدور بخلد عاقل أن هذه الكمية من الأسلحة يمكن تهريبها بنجاح إلى غزة عبر الحواجز الخطيرة الكثيرة التي تطوقها، ومنها طوق الحصار الذي تضربه البحرية الإسرائيلية حولها، مهما قيل عن وجود أدوات للتعويم وما شابه ذلك. كما لا يمكن لعاقل أن يتصور إمكانية استخدام أسلحة من قبيل صواريخ الكاتيوشا ضد إسرائيل من مكان كغزة دون أن يسفر ذلك عن كارثة. بل إنه ما من إنسان لديه عقل يمكن أن يتصور في ظل الظروف القائمة وجود هذا الضرب من "التعاون العسكري" بين جمهورية إيران الإسلامية وبين السلطة الفلسطينية اللتين أنكرتا وجود أي ضلع لهما بالأمر".

ومع ذلك، نحن جميعا نعرف الآن أن المسؤولية عن الأسلحة المحملة على السفينة "كارين إيه KARIN A" تصل إلى أعلى مراتب السلطة الفلسطينية، وحتى الرئيس نفسه. ومن الواضح أن مزاعم إسرائيل في ذلك الوقت لم تكن تجافي المنطق كما أراد المراقب الدائم لفلسطين لنا أن نعتقد.

ونحن اليوم في موقف مماثل. فلقد حصلت إسرائيل على كمية كبيرة من الوثائق التي تثبت دعم السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات نفسه وتمويلهما للعمليات الإرهابية. وهذه هي الحقائق. وهي حقائق معلومة للجميع. ولا يمكن تجاهلها أو نكرانها بأسلوب خطابي مسرحي.

وسأبعث برسالة في هذا الصدد إلى الأمين العام قريبا. ولا يخامرني شك في أننا سوف نرى في الأيام القادمة، أن ادعاءات إسرائيل باشتراك الفلسطينيين رسميا في جريمة قتل اسرائيليين أبرياء ليست "سخيفة" أو "غبية" أو "مجافية للمنطق" حسبما يدعي الآن المراقب الدائم لفلسطين.

إن هذا شيء يؤسف له، ولكنه يبدو أن ازدواجية التصرف التي اشتهر بها الآن الرئيس عرفات قد سادت وعمت لدى الكثيرين في السلطة الفلسطينية. فازدواجية التصرف لدى الرئيس عرفات تسمح له بالمطالبة بالسلام بيد، في الوقت الذي يحض فيه على العنف والإرهاب باليد الأخرى. كما أنها تسمح له بالانزواء في كنف المثل العليا للمجتمع الدولي، في الوقت الذي يتواءم فيه مع أشد عناصر الحملة الإرهابية الفلسطينية انحطاطا وأكثرها حقارة. وهذه الازدواجية في التصرف هي التي تدفعه إلى إلقاء القبض على الإرهابيين في يوم وإطلاق سراحهم عن طريق سياسة الباب الدوّار التي يتبعها في اليوم التالي. وهذه الازدواجية في التصرف – سياسة الباب الدوّار هذه نحو السلام والإرهاب – هي التي يتعين على وجه التحديد حسمها إذا أريد لإسرائيل أن تعتقد بأن القيادة الفلسطينية تعتزم إجراء مفاوضات بحسن نية واذا قدر لنا أن نبرم اتفاقا حقيقيا ودائما مع جيراننا وشركائنا الفلسطينيين.

وانتقل الآن إلى بيانات أدلى بها ممثلون آخرون وهي بيانات نهتم بها دائما غاية الاهتمام. بيد أننا شعرنا بالجزع إزاء البيان الشديد الانحياز الذي أدلى به بالأمس ممثل موريشيوس، الذي تناسى تماما ممارسات الإرهابيين الفلسطينيين. ويبدو من وجهة نظر ثنوية ظاهرية، أن هناك طرفا مذنبا تماما وطرفا بريئا تماما. ومن الواضح أن موريشيوس لا تعتبر أن تفجيرات القنابل الانتحارية التي يرتكبها الفلسطينيون والتي أودت بحياة المئات من الأبرياء منذ بداية عملية أوسلو، تدعو حقا إلى الخشية. كما أن موريشيوس لم تفكر في تقييم هذه الممارسة اللاإنسانية من منظور القانون الإنساني الدولي.

غير أننا نعتقد بأن بيانات أعضاء المجلس التي نصت على أن المطالبة بانسحاب إسرائيل لا تعني قبول تفجيرات القنابل الانتحارية التي يقوم بها الفلسطينيون كانت انعكاسا أفضل للحالة في المنطقة. وكما يعلم الأعضاء الآن، فقد انسحبت القوات الإسرائيلية من مدينتي طولكرم وقلقيلة الفلسطينيتين، مع عدم وجود دليل على استعداد الفلسطينيين لتنفيذ التزاماتهم بموجب القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بطريقة متبادلة. ومع ذلك، ما زال بعض الأعضاء يفضلون عرض قراءة ذات بعد واحد للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، دون الشعور بالاضطرار، بدافع من إحساس بسيط بالعدالة، للمطالبة بأن ينفذ الفلسطينيون في الوقت نفسه قرارات مجلس الأمن.

وأود أن أرد أيضا على المزاعم القائلة بأن الخسائر في الأرواح التي حدثت في الجانب الفلسطيني كانت في معظمها من المدنيين الفلسطينيين. ولا يسعني إلا أن أتعجب إزاء مصدر هذه المعلومات. فلا يمكن التصريح على نحو موثوق بهذا الادعاء إلا إذا اعتبر المرء الفلسطينيين المسلحين مدنيين، وهذا اعتبار يتناقض بوضوح مع أحكام القانون الدولي. وأؤكد من جديد على أن الادعاءات باتساع نطاق الخسائر بين المدنيين الفلسطينيين ادعاءات لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. والحقيقة هي أنه قد صدرت أوامر صارمة للجنود الإسرائيليين بتحاشي إلحاق الضرر بالمدنيين والتصدي فقط للفلسطينيين المسلحين.

وأود كذلك أن أعرب عن رفضي التام لملاحظات المتكلمين الذين وصفوا الممارسات الإسرائيلية بأنها بمثابة لأعمال النازيين التي تستحق أشد عبارات التوبيخ. وهذه التشبيهات لا يمكن الدفاع عنها على الإطلاق، كما أنها تثير الغضب والاستياء. وهل يمكن أن يقبل أي أحد الموازاة بين القتل الجماعي لستة ملايين من اليهود والحملة الإسرائيلية ضد الإرهاب؟ وهل هذا النوع من التشبيه البغيض جزء من مناقشة مشروعة في مجلس الأمن؟ وحتى أشد الناقدين لإسرائيل، إذا تحلوا بالأمانة واللياقة، لن يوجهوا مثل هذه الاتهامات.

وإذا كانت هناك أية جماعة في الشرق الأوسط الحديث تشبه ممارساتها هذه الإيديولوجيات، وتظهر ازدراء كاملا للبشرية، ولديها هوس تجاه قتل الأبرياء من رجال ونساء وأطفال، ولا تفرق بين الأهداف التي ينصّب عليها غضبها، فهي جماعة الانتحاريين الفلسطينيين بالقنابل. ومن بين ضحاياها ناجون من المحرقة، من حملة القتل الجماعي التي شنها هتلر، فأعادوا بناء حياتهم في دولة إسرائيل ووقعوا ضحية النزعة الروحية لهذه الإيديولوجيات.

الرئيس (تكلم بالروسية): لقد طلب المراقب الدائم عن فلسطين الكلمة. أعطيه الكلمة الآن.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أمس، قال ممثل إسرائيل بعد بياني الختامي ما يلي:

''أود أن أعرب عن الأسف للهجة ومحتوى البيان الذي أدلى به توا المراقب عن فلسطين. ونظرا لأن بيانه كان قد أعد له إعدادا جيدا، فيؤسفني بصفة خاصة أنه استعمل ألفاظا مثل ''سخيف'' و ''غبي''. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن تجري أعمال هذا المجلس بطريقة برلمانية. والألفاظ التي استخدمها لا تتفق وهذه الطريقة البرلمانية''. (S/PV.4510، الصفحة ٣٤)

ومنذ ذلك الحين، سألني عدة سفراء خارج هذه القاعة لماذا وصفت الممثل الإسرائيلي بأنه سخيف وغبي. واليوم طبعا استمعنا إلى بيان آخر من الممثل الإسرائيلي يصف بياننا بأنه غير مسؤول ويستعمل ألفاظا من قبيل ''ازدرائي'' و ''منحط'' إلى ما هنالك. وعلى رغم أن هذا المثال بسيط نسبيا، إلا أنه مجرد مثال كامل آخر على الطريقة التي يعتمدها العديد من المسؤولين الإسرائيليين في أعمالهم. فهم يحاولون تصيّد شيء من النص، وبناء أكاذيب حوله، ومن ثم شن حملة بشأنه. وأغلب الظن أن هذه الطريقة ستكون ناجحة.

إن ما قلته أمس هو التالي:

''استمعنا منذ برهة إلى البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل، والذي كان بيانا منافيا للعقل ومؤسفا حقا. وكان البيان أساسا بمثابة هجوم على الرئيس ياسر عرفات، وتضمن ادعاءات سخيفة غبية لا أساس لها من الصحة ولا يمكن تصديقها''. (المصدر نفسه، الصفحة ٣١/٣٢)

إذاً لفظتا ''سخيف'' و ''غبي'' لم تكونا موجهتين إلى البيان، و لم تكونا بالتأكيد موجهتين إلى أي إنسان. فهما عمليا صفتان من قبيل سخيف، وغبي، وازدرائي، ومعاد، وغير موثق – وبإمكانكم أن تضيفوا عشرات الصفات السلبية الأخرى – ادعاءات غرضها واحد ليس إلا: تقويض السلطة الفلسطينية ورئيسها تحديدا، والإسهام في الحملة ضدهما.

ثم مضى الممثل الإسرائيلي ليتكلم اليوم عن رسالة بعثناها بشأن ادعاء آخر غير موثق عن تهريب أسلحة على متن إحدى السفن. اسمحوا لي أن أكرر بوضوح هنا أن السلطة الفلسطينية والرئيس ياسر عرفات لا علاقة لهما على الإطلاق بتلك القصة.

ومع ذلك، أحطنا علما بوجود قبطان فلسطيني؛ وأحطنا علما أيضا بمشاركة قلة قليلة من المسؤولين الفلسطينيين في هذه القصة. ونحن بذلك نسلم بأن هناك على الإطلاق قدرا معينا من المسؤولية التي يتعين تحملها، وأنه يتعين إجراء تحقيق في هذا الشأن.

بيد أننا نظل على اقتناع بأن القصة الإسرائيلية لا معنى لها. ونحن نقف بحزم وراء ما قلناه في رسالتنا إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/39). لم تكن

هذه الشحنة ممكنة. ولا يمكن لأي إنسان عاقل أن يستوعب هذا الأمر. ولا يمكن استعمال الكاتيوشا في غزة. والبرهان على ذلك هو أن بعد كل العمليات الوحشية الإسرائيلية التي رأيناها في الأيام الـ ١٠ الماضية، لم تستعمل أسلحة ضد الغازين غير البنادق. ذلك برهان آخر على أن كل ما قاله الجانب الإسرائيلي عن تهريب الأسلحة الفلسطينية كان كذبا.

والممثل الإسرائيلي - وبالمناسبة استعمل عبارة ''الممثل الإسرائيلي'' عمدا ردا على عدم قدرة الجانب الإسرائيلي على استعمال التسمية الصحيحة والمناسبة عندما يشير إليّ، أي المراقب الدائم عن فلسطين، والمؤسف أن ليست لديه القدرة على ذكر لفظة ''فلسطين'' - يمضي في كلامه ويختار مهاجمة الممثل الدائم لموريشيوس. لن أدخل في ذلك ولكن الحقيقة أنه يصعب عليّ جدا مقاومة الشعور بأن الاختيار قد تم خدمة لبعض الأغراض السياسية، وأنه يوجد هنا عضو في مجلس الأمن، وأنه ربما يضطلع ذلك العضو بدور معين. لماذا لا تجرب إذاً جولة أخرى من ترويع الأفراد. ونأمل في ألا يجدي هذا الترويع نفعاً. إن ما قاله الممثل الدائم لموريشيوس لم يكن مغايرا لما قاله ٣٠ متكلما آخر على الأقل. تلك هي دلالة أخرى على السبب في اختياره.

ويمضي الممثل الإسرائيلي في الكلام مشيرا إلى الانسحاب من قلقيلية وطولكرم. واسمحوا لي أن أوضح أن ما يسمى بالانسحاب من قلقيلية وطولكرم يجري فيما تظل قوات الاحتلال الإسرائيلية حول كلتا المدينتين، مبقية على حصارها المحكم والمطبق لهما. وفي الوقت نفسه، يتواصل الهجوم العسكري الإسرائيلي بل ويشتد. ولقد عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلية اليوم إلى إعادة احتلال مدينة دورا بالقرب من الخليل. وتعمل قوات الاحتلال الإسرائيلية على تصعيد هجماتها في جنين ونابلس، الأمر الذي قد يفضي إلى صبرا وشاتيلا جديدة في مخيمات اللاجئين في جنين.

وفي مثال ساطع آخر على الأساليب الإسرائيلية نفسها، اتهم الممثل الإسرائيلي العديد منا بارتكاب خطيئة كبرى إذ نجرؤ على مقارنة ما حدث لليهود في أوروبا من جهة، من خلال المحرقة الرهيبة، التي حصلت، وما قيل عما يرتكبه الإسرائيليون من جهة أخرى. وهذا أيضا غير صحيح. فالممثل الدائم لفلسطين لم يقل إن ما يفعله الإسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني يساوي المحرقة النازية ضد اليهود في أوروبا. إن ما قلناه كان واضحا وهو أن ما يحدث الآن في المدن الفلسطينية وما يرتكبه الجيش الإسرائيلي في تلك المدن أوجد، نعم، حالة تساوي حالة المدن الأوروبية التي كانت واقعة تحت احتلال الجيوش الألمانية النازية.

ونحن نؤيد ما قلناه؛ ونعتقد أنه صحيح. ولكنه مختلف تماما عما زعم به الممثل الإسرائيلي. إن ما يفعله الجيش الإسرائيلي ضد شعبنا لا يختلف من نواح عديدة عما فعلته الجيوش الألمانية النازية في المدن الأوروبية وضد ساكنيها.

هذه حقيقة وحقيقة رهيبة، آمل أن يواجهها الشعب الإسرائيلي بشجاعة. ومواجهتها تمثل الخطوة الأولى نحو تصحيحها ونحو اتباع سلوك مختلف يؤمل أن يفضي إلى تعايش سلمي بين الجانبين.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي، وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٤.